



وزارة الأمن الوطني
الأمريكية



وزارة
التجارة الأمريكية



وزارة
الخزانة الأمريكية



وزارة
الخارجية الأمريكية



وزارة
العمل الأمريكية



مكتب الممثل التجاري
للولايات المتحدة

مذكرة إرشادية للشركات التجارية بشأن سلسلة التوريد في شينجيانغ

تم التحديث في: 13 يوليو/ تموز، 2021

العنوان: المخاطر والاعتبارات بالنسبة للشركات والأفراد الذين يتعرضون للكيانات المنخرطة في العمل القسري وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى المرتبطة بشينجيانغ، الصين.¹

ملخص:

¹ هذه المذكرة الإرشادية هي مذكرة تفسيرية فقط وليست لها سلطة القانون. وهي لا تكمل أو تُعدّل السلطات القانونية أو الأوامر التنفيذية أو اللوائح. ولا يُقصد منها أن تكون، ولا ينبغي تفسيرها على أنها شاملة أو تفرض متطلبات بموجب قانون الولايات المتحدة، أو تستخلص أي استنتاجات قانونية حول سيناريوهات محددة تتعلق بشركات أو كيانات تجارية معينة، أو أنها تعالج أي متطلبات معينة بموجب القانون المعمول به. إن هدفها الوحيد هو توفير معلومات للشركات التجارية والأفراد كي يضعوها في الاعتبار عند تقييم تعرضهم المحتمل للإنخراط مع كيانات تشارك في انتهاكات حقوق الإنسان، كجزء من نهج قائم على تقييم المخاطر لإجراءات العناية الواجبة. يُرجى الاطلاع على الأحكام المذكورة والملزمة قانوناً والسلطات القانونية الأخرى ذات الصلة.

تواصل حكومة جمهورية الصين الشعبية (PRC) تنفيذ الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية ضد الأويغور وأفراد الأقليات العرقية والدينية الأخرى في منطقة شينجيانغ اويغور ذات الحكم الذاتي (شينجيانغ)²، الصين. تشمل جرائم جمهورية الصين الشعبية ضد الإنسانية السجن والتعذيب والاعتصاب والتعقيم القسري والاضطهاد، بما في ذلك من خلال العمل القسري وفرض قيود صارمة على حرية الدين أو المعتقد وحرية التعبير وحرية التنقل.

إن الشركات والأفراد والأشخاص الآخرون، بمن فيهم على سبيل المثال لا الحصر المستثمرين والمستشارين ووسطاء العمالة والمؤسسات الأكاديمية ومقدمي خدمات البحث (الذين يشار إليهم فيما بعد بـ "الشركات والأفراد") الذين يكون لديهم احتمال التعرض أو الارتباط بالعمليات أو سلاسل التوريد أو العمال من منطقة شينجيانغ يجب أن يكونوا على دراية بالمخاطر على السمعة والمخاطر الاقتصادية والقانونية الكبيرة الناجمة عن التورط مع الكيانات أو الأفراد في شينجيانغ أو المرتبطين بها من الذين ينخرطون في انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، العمل القسري والمراقبة التدخلية.

ونظراً لخطورة ومستوى تلك الانتهاكات، بما في ذلك العمل القسري والمراقبة التدخلية على نطاق واسع برعاية الدولة الذان يحدثان وسط الإبادة الجماعية المستمرة والجرائم ضد الإنسانية في شينجيانغ، فإن الشركات والأفراد الذين لا يخرجون من التعامل مع سلاسل التوريد و/أو المشاريع و/أو الاستثمارات المرتبطة بشينجيانغ قد يكونون معرضين بشكل كبير لخطر انتهاك القانون الأمريكي. وتشمل المخاطر القانونية المحتملة ما يلي: انتهاك القوانين التي تُجرّم العمل القسري بما في ذلك الاستفادة من المشاركة عن سابق دراية في مشروع، مع العلم أو التجاهل المتهمور لحقيقة أن المشروع قد انخرط في العمل القسري؛ وعقوبات على الانتهاكات في حالة التعامل مع الأشخاص المصنفين؛ وانتهاكات الرقابة على الصادرات؛ وانتهاك لحظر استيراد السلع المنتجة كلياً أو جزئياً بواسطة العمل القسري أو عمالة السجناء.

أولاً. مقدمة

تقوم وزارة الخارجية الأمريكية، ووزارة الخزانة الأمريكية، ووزارة التجارة الأمريكية، ووزارة الأمن الوطني، ومكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة، ووزارة العمل الأمريكية بتحديث هذه المذكرة الإرشادية، التي تم نشرها في الأصل في يوليو/تموز عام 2020، في ضوء الأدلة المتزايدة على استخدام العمل القسري في شينجيانغ وقرارات وزير الخارجية بأن حكومة جمهورية الصين الشعبية قد ارتكبت إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية في شينجيانغ.

قامت الحكومة الأمريكية بإتخاذ الإجراء رداً على انتهاكات حقوق الإنسان في شينجيانغ وفيما يتعلق بها. وتشمل الإجراءات إصدار أوامر الحجز من قبل مصلحة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية، وإضافة كيانات

² إن حكومة الولايات المتحدة على علم أيضاً بالتقارير التي توثق التوسع في معسكرات الاعتقال وصولاً إلى التبت ومنغوليا الداخلية للاحتجاز التعسفي للأقليات العرقية والدينية الأخرى وتوثيق استخدام العمل القسري خارج شينجيانغ كما هو الحال في صناعة صيد الأسماك. وبالمثل، يجب أن تكون الشركات على دراية بالمخاطر المحتملة على السمعة، والمخاطر الاقتصادية والقانونية جراء التورط مع الكيانات والأفراد المنخرطين في أي من انتهاكات حقوق الإنسان في الصين أو في أي مكان آخر.

إلى قائمة كيانات وزارة التجارة الأمريكية، فرض عقوبات اقتصادية من قبل وزارة الخزانة الأمريكية، وفرض قيود على تأشيرات السفر من قبل وزارة الخارجية الأمريكية، بالإضافة إلى إضافة سلع متعددة إلى قائمة وزارة العمل الأمريكية للسلع التي تنتجها عمالة الأطفال أو العمل القسري. وقد يكون للمواد الخام والمواد المكررة والسلع الوسيطة والمنتجات الثانوية والمواد المعاد تدويرها صلات بالعمل القسري وانتهاكات حقوق الإنسان في شينجيانغ، بغض النظر عن المنتج النهائي ومنطقة المنشأ أو التصدير. انظر الملحق رقم 1 لإجراءات الحكومة الأمريكية. وتحدد هذه المذكرة الإرشادية المخاطر التي يجب على الشركات والأفراد أخذها في الاعتبار عند تقييم الشركات التجارية أو الاستثمار أو الحصول على المصادر أو تقديم دعم آخر للشركات العاملة في شينجيانغ أو المرتبطة بشينجيانغ أو مع العمال من شينجيانغ.

(أ) انتهاكات حقوق الإنسان في شينجيانغ

قامت حكومة جمهورية الصين الشعبية في شينجيانغ وعلى أقل تقدير منذ مارس/ آذار عام 2017، بسجن أكثر من مليون من الأويغور والسكان من أصل كازاخستاني والسكان من أصل قيرغيزي وأعضاء الأقليات العرقية والمسلمة الأخرى لفترات غير محددة في معسكرات الاعتقال. وقد وصف المحتجزون الاكتظاظ الشديد، والحرمان من النوم والطعام، والإهمال الطبي، وسوء المعاملة الجسدي والنفسي، والتعذيب، والعمل القسري، والإكراه على تناول عقاقير مجهولة، والتعقيم والإجهاض القسريين، والاعتداء الجنسي، والتخلي عن الدين بالإكراه، والحرمان من الصلاة وغيرها من الممارسات الدينية (بما في ذلك الضغط لتناول لحم الخنزير أو الكحول)، وحرمانهم من استخدام لغاتهم الأصلية، والإجبار على دراسة وترديد دعاية الحزب الشيوعي الصيني. وهناك تقارير تُفيد أن بعض المعتقلين قد توفوا في معسكرات الاعتقال أو بعد فترة وجيزة من إطلاق سراحهم نتيجة لسوء المعاملة والإهمال. ويُعتقد أن هذه الانتهاكات قد انتشرت إلى خارج معسكرات الاعتقال وما وراء شينجيانغ، مع تقارير موثوقة تزعم أن الضحايا قد نُقلوا قسراً إلى مقاطعات أخرى في الصين وتعرضوا للعمل القسري وظروف عمل مسيئة أخرى.

يجب أن تكون الشركات والأفراد على دراية بالفظائع ضد الأويغور والسكان من أصل كازاخستاني والسكان من أصل قيرغيزي وأفراد الأقليات العرقية والمسلمة الأخرى، بما في ذلك ممارسات العمل القسري التي ترعاها الدولة والتي تستخدمها حكومة جمهورية الصين الشعبية في شينجيانغ، وكذلك حالات العمل القسري التي تتضمن أعضاء تلك الجماعات خارج شينجيانغ. وهناك تقارير موثوقة تشير إلى أن عمليات نقل العمالة للأقليات العرقية في شينجيانغ إلى مناطق ومقاطعات أخرى في الصين هي جزء من برنامج إعادة التوطين القسري والعمل القسري الذي ترعاه الدولة بهدف فرض الاندماج وتقليل كثافتها السكانية.

(ب) نظرة عامة على القضايا التي تم تناولها في المذكرة الإرشادية

تحت هذه المذكرة الإرشادية الشركات والأفراد على بذل العناية الواجبة لحقوق الإنسان لتحديد الارتباطات المحتملة لسلسلة التوريد بالكيانات العاملة في شينجيانغ، والمرتبطة بشينجيانغ (على سبيل المثال، من خلال برنامج الاقتران الموضح في ثالثاً. أ، أو مدخلات سلسلة التوريد في شينجيانغ) أو استخدام الأويغور أو عمالة الأقليات العرقية والمسلمة الأخرى من شينجيانغ. وتتماشى تلك العناية الواجبة المتزايدة مع [مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان](#) (المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة)، و [مكافحة العمل](#)

القسري التابع لمنظمة العمل الدولية: كتيب لأصحاب العمل والشركات الخاص بمنظمة العمل الدولية
(إرشادات العمل القسري الصادرة عن منظمة العمل الدولية)، وإرشادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمؤسسات متعددة الجنسيات (إرشادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، والتي تتضمن أيضاً العوامل التي يجب مراعاتها عند تحديد الإجراء المناسب، مثل ما إذا كان إنهاء العلاقات بشكل مسؤول عند افتقار الشركة للقدرة على منع الآثار السلبية أو تقليلها وكيفية فعل ذلك.

تتناقش هذه المذكرة الإرشادية أربعة أنواع أساسية من تعرض سلسلة التوريد المحتمل للكيانات المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان:

(1) المساعدة أو الاستثمار في تطوير أدوات المراقبة لحكومة جمهورية الصين الشعبية في شينجيانغ، بما في ذلك الأدوات المتعلقة بالجمع والتحليل للحمض النووي؛

(2) الحصول على عمالة أو سلع من شينجيانغ، أو من كيانات أخرى في الصين مرتبطة باستخدام العمالة القسرية لأفراد من شينجيانغ، أو من كيانات خارج الصين تحصل على البضائع من شينجيانغ؛

(3) تزويد سلع وبرامجيات وتكنولوجيا أمريكية المنشأ للكيانات المنخرطة في ممارسات المراقبة والعمل القسري؛ و

(4) المساعدة في بناء وتشغيل مرافق الاعتقال المستخدمة لاحتجاز الأويغور وأفراد الأقليات المسلمة الأخرى، و/ أو في بناء وتشغيل منشآت التصنيع القريبة من المخيمات والتي يُقال إنها تدار من قبل شركات تقبل الإعانات من حكومة جمهورية الصين الشعبية لإخضاع جماعات الأقليات للعمل القسري.

ثانياً. مخاطر متزايدة لتوفير سلع وخدمات وتكنولوجيا مراقبة معينة في شينجيانغ

(أ) خلفية عن المراقبة

أنشأت حكومة جمهورية الصين الشعبية نظام مراقبة غير مسبوق وتطفي و عالي التقنية عبر شينجيانغ، كجزء من جهاز للقمع على نطاق المنطقة كلها، يستهدف بشكل أساسي الأقليات المسلمة تقليدياً. تبرر سلطات جمهورية الصين الشعبية المراقبة الجماعية والقيود المتنوعة تحت ذريعة مكافحة ما تصفه حكومة جمهورية الصين الشعبية بأنه "إرهاب" و "تطرف ديني" و "التخفيف من حدة الفقر" في شينجيانغ. ومع ذلك، فإن البنية التحتية للمراقبة في شينجيانغ تقوم بتيسير انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات الحق في التحرر من التدخل التعسفي أو غير القانوني في الخصوصية، وحرية الدين أو المعتقد وحرية التنقل وحرية التعبير التي ينص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

يتم استخدام أنظمة المراقبة، التي تم تزويد العديد منها بالذكاء الاصطناعي والتعرف على الوجه، والتعرف على المشي وتكنولوجيا الأشعة تحت الحمراء في جميع أنحاء شينجيانغ لتتبع التحركات ومراقبة السلوكيات وتحديد الأفراد من أجل احتجازهم.

تم استخدام "حملة الضرب بقوة ضد الإرهاب العنيف"، التي أطلقتها حكومة جمهورية الصين الشعبية في عام 2014، في شينجيانغ في المقام الأول، لتبرير جمع البيانات البيومترية من جميع سكان شينجيانغ الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 و65 عاماً. وقامت السلطات بجمع عينات من الحمض النووي وبصمات الأصابع ومسوحات قزحية العين وفصيلة الدم، وتتركز تلك المعلومات في قواعد بيانات سحابية. علاوة على ذلك، تم مسح وجوه السكان وسحب الدم وجمع بصمات الأصابع خلال ما أعلن عنه مسؤولو شينجيانغ على أنه فحوصات صحية مجانية. ويتم أيضاً جمع عينات صوتية من الأفراد عند تقديم طلبات للحصول على جوازات السفر، مما يثير المزيد من المخاوف بشأن الخصوصية. وترتبط هذه البيانات البيومترية التي يتم جمعها بشكل غير طوعي بأرقام بطاقات تعريف هوية الأفراد وتتركز في قواعد بيانات قابلة للبحث تستخدمها الشرطة.

إن احد الأنظمة الرئيسية للمراقبة الجماعية في شينجيانغ هو تطبيق محمول تستخدمه الشرطة. يعمل التطبيق باستخدام الذكاء الاصطناعي لتتبع الحركات ومراقبة السلوك وتحديد الأفراد للاحتجاز. يسمح التطبيق للسلطات بإدخال البيانات الشخصية عن السكان في مجموعة البيانات، مثل معلومات التعريف والبيانات المادية وبيانات حول الممارسات الدينية، من بين المعلومات الأخرى. وتم استخدام التطبيق لتحديد ما يقرب من 20,000 شخص من أجل اعتقالهم في أسبوع واحد وفقاً لوثائق حكومية رسمية مسربة.

تكسب شركات المراقبة والتكنولوجيا الصينية عقوداً بمليارات الدولارات من حكومة جمهورية الصين الشعبية، ولكن هنالك أدلة على أن تلك الشركات تحصل أيضاً على دعم من الأكاديميين والعلماء والشركات الأجنبية، ويتم تمويلها جزئياً من قبل مستثمرين دوليين.

ب) مخاطر متزايدة لتوفير السلع والخدمات والتكنولوجيا المرتبطة بعمليات المراقبة في شينجيانغ

قد تواجه الشركات والأفراد المنخرطون في الأنشطة التالية أو المرتبطون بطريقة أخرى بشكل مباشر أو غير مباشر بمن هم في شينجيانغ من المنخرطين في تلك الأنشطة، مخاطر تتعلق بالسمعة و/ أو يتسببون في إنفاذ القانون الجنائي أو المدني الأمريكي أو الإجراءات الإدارية وغيرها، اعتماداً على حقائق ملائمة تورطهم:

- الاستثمار في شركات جمهورية الصين الشعبية المرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بالمراقبة في شينجيانغ: تقديم الدعم المالي، بما في ذلك عن طريق رأس المال الاستثماري وشركات الأسهم الخاصة للشركات الصينية التي تساهم في شبكة المراقبة الواسعة والمتنامية لحكومة جمهورية الصين الشعبية المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان في شينجيانغ.

- **بعض الأنشطة بواسطة الكاميرات أو تقنية التتبع أو الأجهزة البيومترية أو السلع والخدمات الأخرى:** بيع أو توفير الأجهزة البيومترية؛ أو المواد المخصصة للمراقبة؛ أو المواد المستخدمة في جمع وتحليل الحمض النووي؛ أو الرقائق والمعالجات الدقيقة؛ أو تكنولوجيا التتبع، أو المعدات والبرمجيات، والتكنولوجيا المتعلقة بالمنتجات المذكورة أعلاه؛ أو توفير الصيانة أو الخدمات الأخرى لدعم مثل تلك المنتجات، بما فيها تلك التي عُرف عنها التعقب والتحكم التعسفي في تحركات الأويغور أو الآخرين في شينجيانغ، أو بيع أو توفير أي سلع أو برامج أو تقنية مستخدمة كمدخلات، أو لدعم إنتاج المدخلات المستخدمة في تصنيع المنتجات المذكورة أعلاه.
- **مشاريع التكنولوجيا المشتركة والشراكات البحثية المعينة:** الانخراط في مشاريع مشتركة مع المسؤولين الحكوميين والإدارات الحكومية في جمهورية الصين الشعبية أو الشركات الصينية المعروف أن ملكيتها الفكرية تساعد في تطوير أو نشر نظام مراقبة يستخدم بشكل تعسفي ضد أفراد من الأقليات أو آخرين. وقد يشمل هذا منح المسؤولين بحكومة جمهورية الصين الشعبية إمكانية الوصول إلى قواعد البيانات الجينية أو مساعدة حكومة جمهورية الصين الشعبية في جمع البيانات الجينية بشكل غير طوعي؛ أو المشاركة في أبحاث التعرف على الوجه المتعلقة بجماعات الأقليات في شينجيانغ؛ أو الدخول في شراكات بحثية مع شركات صينية معنية بتقنية التعرف على الوجه المعروفة بتورطها في تمكين أنشطة المراقبة في الصين أو دعوة مثل هذه الأطراف إلى المؤتمرات التي سيتم فيها مناقشة المسائل الفنية الخاصة بالأنشطة المتعلقة بالمراقبة؛ أو حضور المؤتمرات المتعلقة بأنشطة المراقبة وتكنولوجيا التعرف على الوجه التي تلعب فيها هذه الكيانات دوراً ريادياً، كما هو الحال من خلال تنظيم أو رعاية هذه المؤتمرات.
- **خدمات معينة مقدمة لمعسكرات الاعتقال أو دولة المراقبة في شينجيانغ:** توفير الخدمات لمعسكرات الاعتقال أو التدريب لسلطات شينجيانغ أو الشرطة أو المسؤولين بحكومة جمهورية الصين الشعبية التي تسمح بالاحتجاز التعسفي أو المراقبة التعسفية أو غير القانونية على أساس المجموعة العرقية أو الدين أو غير ذلك من الفئات المحمية.
- **الشركات المدرجة على قائمة الكيانات لوزارة التجارة الأمريكية:** تحدد قائمة الكيانات لوزارة التجارة الأمريكية الكيانات التي يُعتقد بشكل معقول أنها متورطة في أنشطة تتعارض مع الأمن القومي أو مصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة، أو أنها تشكل خطراً كبيراً لتورطها أو لأن تصبح متورطة. قامت وزارة التجارة بإضافة العديد من الكيانات الحكومية والشركات التجارية من جمهورية الصين الشعبية إلى قائمة الكيانات المتورطة في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في تنفيذها لحملة حكومة جمهورية الصين الشعبية للقمع والاحتجاز التعسفي الجماعي والمراقبة عالية التقنية ضد الأقليات المسلمة من شينجيانغ، بما في ذلك إجراء التحليلات الجينية. إن عمليات التصدير أو إعادة التصدير أو النقل (داخل البلد) للسلع الخاضعة للوائح إدارة التصدير (EAR) حيث تكون هذه الكيانات طرفاً في التعامل (على سبيل المثال، المستخدم النهائي أو المشتري أو المرسل إليه الوسيط أو المرسل إليه النهائي) تتطلب ترخيصاً من مكتب الصناعة والأمن في وزارة التجارة. القائمة متاحة هنا: قائمة الكيانات التجارية لمزيد من المعلومات حول قائمة الكيانات، يُرجى الاطلاع على الملحق 5 أدناه.

- الكيانات المدرجة في قائمة المواطنين غير المصنفين بشكل خاص Non-SDN من قبل وزارة الخزانة الأمريكية لشركات المجمع الصناعي العسكري الصيني: يفرض الامر التنفيذي رقم 13959، بصيغته المعدلة، محظورات معينة متعلقة بالاستثمار فيما يتعلق ببعض الكيانات ذات الصلة بقطاع الدفاع والعتاد ذي الصلة في الصين أو قطاع تكنولوجيا المراقبة. وحتى الآن، تم إدراج 59 من الكيانات علناً وتخضع لحظر الاستثمار الخاص بالأمر التنفيذي. الكيانات الخاضعة للحظر في الامر التنفيذي رقم 13959، بصيغته المعدلة، قد تم تحديدها في قائمة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) التابع لوزارة الخزانة للمواطنين المصنفين بشكل خاص (SDN) ضمن قائمة شركات المجمع الصناعي العسكري الصيني (NS-CMIC List). القائمة متاحة هنا: قائمة شركات المجمع الصناعي العسكري الصيني لمزيد من المعلومات حول القائمة، يُرجى الاطلاع على الملحق 5 أدناه.

ثالثاً. مخاطر متزايدة للعمل القسري في شينجيانغ

(أ) خلفية عن الانتهاكات المتعلقة بالعمل في شينجيانغ

نفذت حكومة جمهورية الصين الشعبية برامجاً بهدف معلن هو القضاء على الفقر في جميع أنحاء البلاد. ومع ذلك، فإن برامجاً معينة تستهدف في الغالب أفراد الأقليات المسلمة تقترن بالرقابة الاجتماعية التمييزية، والمراقبة المنتشرة، وبرنامج الاعتقال على نطاق واسع. وهناك أدلة على العمل القسري، تحت ستار "التدريب المهني" الذي تم الحصول عليه باستخدام التهديدات، والقوة، والاحتجاز، وعبودية الديون، وغيرها من الممارسات التعسفية التي تحدث في معسكرات الاعتقال والمجمعات الصناعية الكبيرة وشركات جمهورية الصين الشعبية خارج شينجيانغ، وبين غير المحتجزين من سكان الريف في جنوب شينجيانغ حيث يعيش غالبية الأويغور.

غالباً ما يشار إلى معسكرات الاعتقال بشكل مُطَّف باسم مراكز التدريب التعليمي أو مراكز التدريب المهني. وهناك تقارير عن العمل القسري في معسكرات الاعتقال نفسها، بالإضافة إلى تقارير عن أفراد "يتخرجون" من المعسكرات ثم يُطلب منهم العمل في مرافق قريبة أو إرسالهم إلى مصانع تابعة في منطقتهم الأصلية أو مقاطعات أخرى. وكانت هناك تقارير عن وجود مراكز للتدريب المهني داخل المجمعات الصناعية وبالقرب منها.

- **الدعم الحكومي والانتهاكات المتعلقة بالعمل:** تشير وثائق حكومة شينجيانغ إلى وجود خطة حكومية واسعة النطاق في جمهورية الصين الشعبية، تُعرف باسم برنامج "المساعدة المتبادلة من خلال التوفيق"، للشركات من مناطق الصين الاخرى لإنشاء مصانع تابعة في شينجيانغ بالتعاون مع معسكرات الاعتقال. وتشير التقارير إلى أن 19 مدينة ومقاطعة متقدمة موجودة بصفة عامة في الجزء الشرقي من الصين، تنفق مليارات من اليوان الصيني لإنشاء مصانع في شينجيانغ من خلال برنامج "المساعدة المتبادلة من خلال التوفيق" التابع لحكومة جمهورية الصين الشعبية. وتستخدم بعض المصانع بشكل مباشر عمالة معسكرات الاعتقال، في حين أن المصانع الأخرى جزء من

برامج العمل المسيئة التي تتطلب من الآباء ترك أطفالهم حتى عند سن 18 شهراً، بينما يُجبر الوالدان أو يُرغمان على العمل بدوام كامل تحت المراقبة المستمرة. ويتم إرسال الأطفال إلى دور الأيتام وغيرها من المرافق التي تُديرها الدولة.

تعتمد استراتيجية التوفيق بشكل عام على صناعات العمالة ذات المهارات المنخفضة والتي تتطلب فقط قدراً محدوداً من التدريب الوظيفي. تحفز السلطات الحكومية في جمهورية الصين الشعبية الشركات الصينية على فتح مصانع بالقرب من معسكرات الاعتقال، وتحصل الحكومات المحلية على أموال إضافية لكل فرد من المعسكرات يُجبر على العمل في هذه المواقع بجزء من الحد الأدنى للأجر أو دون أي أجر. وفي أبريل/ نيسان من عام 2019، بدأت سلطات شينجيانغ في طرح خطة لجذب شركات المنسوجات والملابس. وتحصل الحكومات المحلية بموجب الخطة على أموال لبناء مواقع إنتاج لهذه الشركات بالقرب من المعسكرات وتحصل الشركات على دعم يبلغ حوالي 260 دولاراً أمريكياً لتدريب كل سجين توظفه، بالإضافة إلى حوافز أخرى. ويؤدي الدعم إلى تحقيق مكاسب غير متوقعة لتلك الشركات الصينية، وتؤدي تكاليف العمالة المنخفضة بشكل مصطنع إلى منافسة غير عادلة في سلسلة التوريد متمثلة بشكل سلع أرخص.

- **النقل غير الطوعي لعمال شينجيانغ إلى المصانع الصينية:** كانت هناك تقارير موثوقة عن عمليات نقل جماعية للعمل القسري للأويغور وأفراد الأقليات العرقية الأخرى من شينجيانغ والذين يتم إخضاعهم بعد ذلك للعمل القسري في صناعات معينة داخل شينجيانغ وخارجها. وفي بعض الأحيان يتم نقل العمال مباشرة من المعسكرات إلى المصانع، ويُجبرون على حضور "تعليم وطني" ودراسات للغة الماندرين ويخضعون للمراقبة المستمرة. ويتم تعيين حراس مرافقين للعديد من هؤلاء العاملين ويكون لديهم حرية حركة محدودة. وتقوم المصانع بإنتاج سلع تدخل في مجموعة متنوعة من الصناعات بما في ذلك الملابس والمنسوجات والإلكترونيات والطاقة الشمسية والسيارات.
- **العمالة القسرية في سجون شينجيانغ:** هنالك أدلة على العمل القسري في السجون في شينجيانغ، بما في ذلك في قطاع الملابس والمنسوجات، والصناعات الزراعية، بما في ذلك القطن، وتعددين الفحم واليورانيوم والأسبست. يتم إجبار السجناء على العمل تحت التهديد بعقوبات، مثل الحبس الانفرادي. ظروف العمل قاسية مع ساعات طويلة وجودة طعام رديئة وقلة أو انعدام في الأجور. انظر الملحق 3 بشأن سلسلة توريد القطن والمنسوجات والملابس في شينجيانغ.
- **العمالة القسرية في الزراعة في شينجيانغ:** سلطت الأبحاث الحديثة الضوء على الاستخدام المكثف للعمل القسري في القطاع الزراعي، بما في ذلك محاصيل القطن والبطاطم المزروعة في شينجيانغ. ويوفر إنتاج وبر القطن في شينجيانغ أكثر من 85 في المائة من إجمالي إنتاج القطن في الصين و 20 في المائة من الإنتاج العالمي، وترتبط العديد من الشركات في صناعة القطن بعلاقات مع فيلق شينجيانغ للإنتاج والبناء (XPCC) والتي تفرض الولايات المتحدة عقوبات عليه، والتي يعد أيضاً مُنتجاً رئيسياً للقطن والبطاطم.

● **العمالة القسرية في سلسلة توريد القطن:** تؤكد الأبحاث الحديثة التقارير بخصوص العمالة القسرية التي تشمل الأويغور ومجموعات الأقليات الأخرى في سلاسل توريد القطن القادم من شينجيانغ، على وجه الخصوص في إنتاج القطن ومعالجته وتصديره في قطاع الملابس. وتشير التقارير إلى أن عدداً كبيراً من الشركات في الصين وفي منطقة آسيا تقوم بإنتاج وبيع منتجات قطنية ملوثة بذلك العمل القسري لاستخدامها في الإنتاج النهائي للملابس. انظر الملحق 3 بشأن سلسلة توريد القطن والمنسوجات والملابس في شينجيانغ.

● **العمالة القسرية في سلسلة توريد الطاقة الشمسية في شينجيانغ:** تهيمن جمهورية الصين الشعبية على سلاسل التوريد العالمية للطاقة الشمسية، وتشير الأدلة المتزايدة إلى أن منتجات ومدخلات الطاقة الشمسية في كل خطوة من خطوات عملية الإنتاج تقريباً، بدءاً من تعدين مادة السيليكون الخام وحتى التجميع النهائي للوحدات الشمسية، مرتبطة ببرامج العمل القسري المعروفة أو المحتملة. وفي عام 2020، سيطرت شركات الطاقة الشمسية في جمهورية الصين الشعبية على 70 في المائة من الإمداد العالمي لمادة البوليسيليكون من النوع المستخدم للطاقة الشمسية، وتم تصنيع 45 في المائة منها في شينجيانغ. وتسيطر الصين أيضاً على حصص السوق من سلسلة توريد الطاقة الشمسية في مرحلة ما بعد الإنتاج، بما في ذلك إنتاج الرقائق والخلايا الشمسية والألواح الشمسية. ويقال إن بعض أكبر موردي مواد ومكونات الألواح الشمسية في العالم لديهم علاقات مع فيلق شينجيانغ للإنتاج والبناء (XPCC) الواقع تحت عقوبات من قبل الولايات المتحدة. انظر الملحق 4 بشأن سلسلة توريد الطاقة الشمسية في شينجيانغ.

انظر الملحق 2 للحصول على قائمة بالصناعات التي تكون الحكومة الأمريكية على علم فيها بحالات قد تم الإبلاغ عنها لشركات متورطة في نشاط قد يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان، وتحديدًا ذات العلاقة بشينجيانغ.

(ب) إشارات التحذير من وجود العمالة القسرية في بيئة العمل في شينجيانغ

● **الافتقار إلى الشفافية:** الشركات العاملة في شينجيانغ التي تقوم باستخدام الشركات الوهمية لإخفاء منشأ سلحتها أو إخفاء ملكيتها للشركات، وكتابة العقود بشروط غير واضحة، وإجراء التعاملات المالية بطريقة يصعب معها تحديد مكان إنتاج البضائع أو من الذي يقوم بإنتاجها.

● **برامج التأمين الاجتماعي:** تكشف الشركات العاملة في شينجيانغ عن عائدات عالية ولكن لديها عدد قليل جداً من الموظفين الذين يساهمون في برنامج التأمين للضمان الاجتماعي الحكومي.

● **المصطلحات:** أي ذكر لمصطلحات الاعتقال (على سبيل المثال، مراكز التدريب التعليمي (职业))

教育中心) أو مراكز التعليم القانوني) إلى جانب جهود التخفيف من حدة الفقر (مثل شينجيانغ للإغاثة، وبرامج المساعدة المتبادلة)، أو خريجي الأقليات العرقية، أو المشاركة في التدريب المهني لإعادة تكوين المهارات، أو إعادة-التعليم.

- **الحوافز الحكومية:** الشركات العاملة في شينجيانغ التي تتلقى مساعدة إنمائية حكومية كجزء من جهود الحكومة للتخفيف من حدة الفقر أو برامج التدريب المهني؛ أو الشركات المشاركة في برنامج المساعدة من خلال التوفيق أو الشركات التي تتلقى إعانات لتكاليف الطاقة والنقل والعمالة.
- **جهات التوظيف الحكومية:** الشركات العاملة في شينجيانغ التي تطبق ممارسات توظيف غير معيارية و / أو تقوم بتوظيف العمال من خلال جهات التوظيف الحكومية.
- **اي علاقة مع فيلق شينجيانغ للإنتاج والبناء (XPCC):** الكيانات التابعة لفيلق شينجيانغ للإنتاج والبناء هي جزء من نظام العمل في السجون وتقوم بتصنيع سلع تتجاوز منتجات القطن. وفي يوليو/ تموز من عام 2020، فرضت وزارة الخزانة عقوبات على فيلق شينجيانغ للإنتاج والبناء وفقاً لسلطة عقوبات ماغنيتسكي العالمية. 3 إن فيلق شينجيانغ للإنتاج والبناء، بما في ذلك مكتب الأمن العام لفيلق شينجيانغ للإنتاج والبناء، مدرج في قائمة كيانات وزارة التجارة. وتتطلب كل من عمليات التصدير أو إعادة التصدير أو النقل (داخل البلد) للسلع الخاضعة للوائح إدارة التصدير (EAR) التي يكون فيها فيلق شينجيانغ للإنتاج والبناء أو مكتب الأمن العام لفيلق شينجيانغ للإنتاج والبناء طرفاً في التعامل (على سبيل المثال، المستخدم النهائي أو المشتري أو المرسل إليه الوسيط أو المرسل إليه النهائي) ترخيصاً من مكتب الصناعة والأمن (BIS) التابع لوزارة التجارة الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت مصلحة الجمارك وحماية الحدود في الولايات المتحدة أمر منع افراج ضد القطن التابع لفيلق شينجيانغ للإنتاج والبناء.
- **موقع الشركة وارتباطها:** إن الشركات العاملة في شينجيانغ تلك التي تقع داخل مناطق وجود معسكرات الاعتقال والسجون؛ بالقرب من معسكرات الاعتقال والسجون؛ أو ضمن حدود المجمعات الصناعية المشاركة في جهود الحكومة للتخفيف من حدة الفقر أو المجاورة لها معرضة بشكل متزايد لخطر العمل القسري. كما أن المصانع الجديدة التي أقيمت بالقرب من معسكرات الاعتقال والسجون هي أيضاً موضع شبهة. من المحتمل جداً أن تكون أي أعمال مملوكة أو متعاقد عليها مع مؤسسة سجن متورطة في العمل القسري.
- **السلع المدرجة على قائمة وزارة العمل الأمريكية الخاصة بالسلع المنتجة عن طريق عمالة الأطفال أو العمالة القسرية:** تحتفظ وزارة العمل بقائمة من السلع وبلدان المصدر لهذه السلع التي يكون لدى الوزارة أسباب للاعتقاد أنها تُنتج عن طريق عمالة الأطفال أو العمل القسري في انتهاك للمعايير الدولية (**قائمة إعادة إقرار قانون حماية ضحايا الاتجار**) TVPRA. وقامت وزارة العمل حتى الآن بتحديد 18 سلعة تم إنتاجها عن طريق العمل القسري في الصين، بما في ذلك ستة سلع في قائمة إعادة إقرار قانون حماية ضحايا الاتجار TVPR والتي تم إنتاجها عن طريق العمل القسري من قبل أفراد الأقليات المسلمة، والسكان من أصل كازاخستاني والسكان من أصل قيرغيزي وأعضاء الأقليات العرقية والمسلمة الأخرى في شينجيانغ. السلع الست هي قفازات ومنتجات الشعر والبوليسيليكون والمنسوجات والخیوط/ خيوط الغزل ومنتجات الطماطم. وتواصل وزارة العمل أبحاثها في قضايا العمل القسري في الصين، بما في ذلك استخدام الأقليات العرقية والدينية التي يتم إجبارها على إنتاج سلع في شينجيانغ وفي مناطق أخرى من الصين.

- **الشركات المدرجة على قائمة الكيانات لوزارة التجارة الأمريكية:** تحدد قائمة الكيانات لوزارة التجارة الأمريكية التي يُعتقد بشكل معقول أنها متورطة في أنشطة تتعارض مع الأمن القومي أو مصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة، أو أنها تشكل خطراً كبيراً لتورطها أو لأن تصبح متورطة. ومنذ يونيو/ حزيران لعام 2020، قامت وزارة التجارة بإضافة كيانات صينية متعددة إلى قائمة الكيانات المتورطة أو المشاركة في ممارسة العمل القسري الذي يشمل أفراد الأقليات المسلمة من شينجيانغ. إن عمليات التصدير أو إعادة التصدير أو النقل (داخل البلد) للسلع الخاضعة للوائح إدارة التصدير (EAR) حيث تكون هذه الكيانات طرفاً في التعامل (على سبيل المثال، المستخدم النهائي أو المشتري أو المرسل إليه الوسيط أو المرسل إليه النهائي) تتطلب ترخيصاً من مكتب الصناعة والأمن في وزارة التجارة (BIS). [القائمة متاحة هنا:](#) قائمة الكيانات التجارية لمزيد من المعلومات حول قائمة الكيانات، يُرجى الاطلاع على الملحق 5 أدناه.
- **الشركات والمنتجات الخاضعة لأوامر منع الإفراج من قبل مصلحة الجمارك وحماية الحدود:** يتم إصدار أوامر منع الإفراج استناداً إلى المعلومات المتاحة التي تشير بشكل معقول، ولكن ليس بشكل قاطع، إلى أن البضائع التي تقع ضمن اختصاص القسم 1307 من القانون الأمريكي رقم 19 يجري استيرادها أو يحتمل أن يتم استيرادها إلى الولايات المتحدة. قامت مصلحة الجمارك وحماية الحدود (CBP) بإصدار أوامر منع الإفراج ضد تسع شركات صينية، والقطن التابع لفيلق شينجيانغ للإنتاج والبناء، وجميع قطن وطماطم شينجيانغ بالإضافة إلى المنتجات التي تستخدم قطن شينجيانغ أو الطماطم كمدخلات. قائمة السلع والكيانات الخاضعة لأوامر منع الإفراج متاحة هنا: [قائمة أوامر منع الإفراج.](#)
- **الكيانات المدرجة في قائمة وزارة الخزانة الأمريكية للمواطنين المصنفين بشكل خاص والأشخاص المحظورين:** تضم قائمة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأمريكية للمواطنين المصنفين بشكل خاص والأشخاص المحظورين (قائمة SDN) ثمانية مسؤولين صينيين وكيانين، بما في ذلك فيلق شينجيانغ للإنتاج والبناء، يخضعون لعقوبات اقتصادية. ويتم حظر جميع الممتلكات والمصالح في الممتلكات فيما يتعلق بهذه الكيانات الخاضعة للعقوبات (وأي كيانات مملوكة بنسبة 50 في المائة أو أكثر، بشكل مباشر أو غير مباشر، بشكل فردي أو إجمالي، من قبل شخص أو أكثر من الأشخاص المحظورين)، ويُحظر عموماً على الأشخاص الأمريكيين إجراء التعاملات أو الصفقات مع هؤلاء الأشخاص المحظورين ما لم يكن النشاط معيافاً أو مصرحاً به من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية. قائمة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية للمواطنين المصنفين بشكل خاص المعدة للبحث متاحة هنا: [قائمة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية للمواطنين المصنفين بشكل خاص.](#)

رابعاً. إجراءات العناية الواجبة المتعلقة بحقوق الإنسان

كما في تقييمات المخاطر الداخلية، يتوجب على الشركات والأفراد بذل العناية الواجبة المتزايدة لضمان الامتثال لقانون الولايات المتحدة وأن تقوم بتحديد سلسلة التوريد المحتملة أو أنواع التعرض الأخرى

للشركات العاملة في شينجيانغ والمرتبطة بشينجيانغ (على سبيل المثال، عن طريق برنامج التوفيق أو مدخلات سلسلة التوريد في شينجيانغ) أو استخدام الأويغور وغيرهم من عمال الأقليات المسلمة من شينجيانغ. وفي حالة تحديد الروابط مع الكيانات المحظورة المرتبطة بشينجيانغ، يجب على الشركات والأفراد تجنب الأنشطة غير القانونية.

ونظراً لخطورة ومستوى تلك الانتهاكات، بما في ذلك العمل القسري والمراقبة التدخلية على نطاق واسع برعاية الدولة الذان يحدثان وسط الإبادة الجماعية المستمرة والجرائم ضد الإنسانية في شينجيانغ، فإن الشركات والأفراد الذين لا يخرجون من التعامل مع سلاسل التوريد و/أو المشاريع و/أو الاستثمارات المرتبطة بشينجيانغ قد يكونون معرضين بشكل كبير لخطر انتهاك القانون الأمريكي. وتشمل المخاطر القانونية المحتملة ما يلي: انتهاك القوانين التي تُجرّم العمل القسري بما في ذلك الاستفادة من المشاركة عن سابق دراية في مشروع مشترك، مع العلم أو التجاهل المتهور لحقيقة أن المشروع قد انخرط في العمل القسري؛ وانتهاك العقوبات في حالة التعامل مع الأشخاص المصنفين؛ وانتهاكات الرقابة على الصادرات؛ وانتهاك لحظر استيراد السلع المنتجة كلياً أو جزئياً بواسطة العمل القسري أو عمالة السجناء.

المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، وإرشادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD، ومنشور منظمة العمل الدولية ILO ، "مكافحة العمل القسري: كتيب لأصحاب العمل والشركات"، ودليل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان حول "مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان" (دليل المفوضية السامية لحقوق الإنسان) يوفران إرشادات لزيادة العناية الواجبة في المناطق المعرضة للخطر والمتأثرة بالنزاع والعوامل التي يجب مراعاتها عند تحديد الإجراءات المناسبة، بما في ذلك ما إذا كان سيتم إنهاء العلاقات بشكل مسؤول وكيفية القيام بذلك عندما تفتقر الشركة إلى القدرة لمنع أو تخفيف الآثار السلبية وتكون غير قادرة على زيادة قدرتها.

من المرجح أن تواجه الشركات والأفراد الذين يقدمون أو يتلقون السلع والخدمات بشكل مباشر أو غير مباشر إلى أو من الكيانات الصينية أو المشاركة في مشاريع مع كيانات صينية عقبات في إجراءات العناية الواجبة الكافية لتحديد وتجنب التواطؤ في انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بشينجيانغ. إن الضوابط الحكومية، وافتقار الحكومة والشركة إلى الشفافية، والتهديد باحتجاز المدققين والعاملين، وأجواء الدولة البوليسية في شينجيانغ تقوم بوضع عقبات كبيرة أمام ضمان موثوقية عمليات التدقيق على ظروف العمل واحترام حقوق الإنسان، الأمر الذي أدى إلى قيام شركات التدقيق برفض إجراء عمليات التدقيق في هذه المنطقة. ويجب على الشركات والأفراد النظر في تلك الصعوبات، بالإضافة إلى أي علامات تحذير وتقارير موثوقة عن انتشار العمل القسري وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى في المنطقة.

أدى استخدام العقوبات المالية المتعددة الأطراف الموجهة ضد الفاعلين الفاسدين ومنتهكي حقوق الإنسان إلى خلق حاجة لدى الشركات للتحويل إلى استراتيجيات استباقية للمخاطر المؤسسية والعناية الواجبة التي تأخذ في اعتبارها قضايا حقوق الإنسان والفساد. ولقد أثبتت العقوبات للشركات الأمريكية والعالمية أن انتهاكات حقوق الإنسان والفساد يؤثران عليهم بشكل مباشر. إن الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة والشركاء متعددي الأطراف قد بينت أن التكلفة على الشركات التي تمارس العناية الواجبة المتزايدة أقل من آثار تكلفة العقوبات الاقتصادية إقتصادياً وعلى السمعة.

أ) العناية الواجبة المتعلقة بالمؤسسات المصرفية والمالية والمستثمرين الآخرين

يجب على الكيانات التي لها علاقات مع النظام المالي الأمريكي أن تدرك أن المؤسسات المالية الأمريكية³ مطالبة بالامتثال لمجموعة من متطلبات مكافحة غسيل الأموال⁴ AML، ومكافحة تمويل الإرهاب CFT، والمتطلبات ذات الصلة بمكافحة تمويل الانتشار CPF بموجب قانون السرية المصرفية BSA.⁵ تنطبق التزامات قانون السرية المصرفية بشكل عام على مجموعة متنوعة من المؤسسات المالية.⁶ بالامتثال لمتطلبات مكافحة غسيل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب/ مكافحة تمويل الانتشار/ قانون السرية المصرفية فمن المتوقع أن تتخذ المؤسسات المالية نهجاً قائماً على المخاطر لتحديد وتقييم وتخفيف مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتعرض لها واتخاذ التدابير المناسبة مع تلك المخاطر من أجل التخفيف منها بشكل فعال.

يعد الامتثال لقانون السرية المصرفية ضرورياً للكشف عن النشاط الإجرامي والتحقيق فيه وردعه، بما في ذلك الاتجار بالبشر. ويفرض قانون السرية المصرفية مجموعة من الالتزامات عبر قطاع واسع من المؤسسات المالية، بما في ذلك إنشاء برامج مكافحة غسيل الأموال⁷، وتقديم تقارير عن تعاملات العملات⁸، والإبلاغ عن النشاط المشبوه⁹ (بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالاتجار بالبشر بما في ذلك العمل القسري) إلى شبكة مكافحة الجرائم المالية التابعة لوزارة الخزانة (FinCEN).

بحسب الاقتضاء، يجب على المؤسسات المالية الأمريكية تقييم مخاطر التمويل غير المشروع؛ وتنفيذ برامج الامتثال للعقوبات ومكافحة غسيل الأموال؛ وتلبية متطلبات برنامج العناية الواجبة الحالي ذي الصلة بمؤسستهم. وكجزء من برامج مكافحة غسيل الأموال، يجب على المؤسسات المالية الأمريكية توفير التدريب (والموارد) للموظفين المناسبين لتنفيذ تلك البرامج بفعالية. وكما هو الحال مع جميع المخاطر المتعلقة بالمؤسسات المالية، يجب عليها تقييم تعرضها المحتمل لمخاطر التعامل مع عائدات العمل القسري نيابة عن

³ انظر قانون اللوائح الفيدرالية رقم 31 100.1010 (ر).

⁴ يعتبر غسيل الأموال جريمة عند إجراء أو محاولة إجراء معاملة مالية عن عمد بعائدات نشاط محدد على أنه غير قانوني (SUA). ويُعتبر الاتجار بالجنس والعمل القسري والجرائم الأخرى المتعلقة بالاتجار بالبشر نشاطاً غير مشروعاً محدداً، من بين أمور أخرى، بموجب القوانين ذات الصلة بغسيل الأموال، بما في ذلك الترويج لغسيل الأموال، وإخفاء غسيل الأموال، وغسيل الأموال النولي [القسم 1956 (a) من قانون الولايات المتحدة رقم 18، والقسم 1956 (b) من قانون الولايات المتحدة رقم 18]، وقانون الانفاق [القسم 1957 من قانون الولايات المتحدة رقم 18].

⁵ انظر قانون اللوائح الفيدرالية رقم 31 الفصل العاشر.

⁶ تقرير إلى الكونغرس حول تحليل جهود مكافحة غسيل الأموال المتعلقة بالاتجار بالبشر القسم 7154 (a) من قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية 2020 (القسم F، P.L. 92-116).

⁷ انظر القانون الأمريكي رقم 31 القسم 5318 (A) (4) (h) و قانون اللوائح الفيدرالية رقم 31 1010.201، راجع قانون اللوائح الفيدرالية رقم 31 1020.210 (a) (البنوك التي لديها منظم وظيفي فيدرالي، قانون اللوائح الفيدرالية رقم 31 1020.210 (b) (البنوك بدون منظم وظيفي فيدرالي)؛ قانون اللوائح الفيدرالية رقم 31 1021.210 (الكازينوهات و نوادي القمار) قانون اللوائح الفيدرالية رقم 31 1022.210 (شركات الخدمات المالية)؛ قانون اللوائح الفيدرالية رقم 31 1023.210 (الوسطاء أو المتعاملون بالأوراق المالية)؛ قانون اللوائح الفيدرالية رقم 31 1024.210 (الصناديق المشتركة)؛ قانون اللوائح الفيدرالية رقم 31 1025.210 (شركات التأمين)؛ قانون اللوائح الفيدرالية رقم 31 1026.210 (التجار بالعمولات الأجلة و إدخال الوسطاء بالسلع)؛ قانون اللوائح الفيدرالية رقم 31 1027.210 (تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة أو المجوهرات)؛ قانون اللوائح الفيدرالية رقم 31 1028.210 (مشغلو أنظمة بطاقات الائتمان)؛ قانون اللوائح الفيدرالية رقم 31 1029.210 (شركات القروض أو التمويل)؛ و قانون اللوائح الفيدرالية رقم 31 1030.210 (شركات الإسكان الممولة حكومياً).

⁸ انظر بشكل عام قانون اللوائح الفيدرالية رقم 31 1010.310.

⁹ انظر بشكل عام قانون اللوائح الفيدرالية رقم 31، الأقسام: 1010.320، 1020.320، 1021.320، 1022.320، 1023.320، 1024.320، 1025.320، 1026.320، 1029.320، و 1030.320.

عملائها، وعند الاقتضاء، تنفيذ عملية التخفيف التي تتماشى مع ذلك الخطر، بما يتفق مع متطلبات قانون السرية المصرفية الخاص بها.¹⁰

كجزء من التزامات قانون السرية المصرفية تلك، من المتوقع أن تحدد المؤسسات المالية العملاء وتراقب نشاط العملاء للتعاملات أو النشاط غير الاعتيادي أو المشبوه. وعلى هذا النحو، تلعب المؤسسات المالية الأمريكية دوراً مهماً في تحديد التعاملات المرتبطة بالاتجار بالبشر على مستوى التعاملات أو الصراف.¹¹ وتمشيا مع المتطلبات القائمة الخاصة بالأنشطة المشبوهة، ينبغي للمؤسسات المالية أن تدرج في تقارير الأنشطة المشبوهة الخاصة بها جميع المؤشرات ذات الصلة بالاتجار بالبشر التي تم تحديدها في التعاملات المالية أو سلسلة من التعاملات أو عن طريق وسائل أخرى مناسبة. ومن المتوقع أيضاً أن تمتثل المؤسسات المالية الأمريكية لعمليات إنفاذ القانون، مثل مذكرات الاستدعاء، التي تسعى إلى تحديد الأصول المالية للمتاجرين بالبشر، والتي يمكن الاستحواذ عليها ومصادرتها واستخدامها من أجل التعويض.

إذا كانت المؤسسات المالية تفتقر إلى الضوابط الكافية، يمكن للجهات الإجرامية الاستفادة من سهولة الوصول إلى الخدمات المالية للنهوض بمؤسساتها والتربح منها. وقد تواجه المؤسسات المالية عقوبات إنفاذ مدنية بالإضافة إلى عقوبات جنائية محتملة إن فشلت عمداً في الامتثال للالتزامات قانون السرية المصرفية¹²، بما في ذلك الإبلاغ عن نشاط مشبوه.

تخضع المؤسسات المالية أيضاً للقوانين الجنائية والعقوبات والجمارك وغيرها من القوانين وقد تخضع للمقاضاة الجنائية والإجراءات المدنية والجنائية أو كلا النوعين من إجراءات الإنفاذ اعتماداً على الحقائق والظروف المحددة. وقد ترغب الكيانات التي تمارس الأعمال التجارية مع أو عن طريق مؤسسة مالية أمريكية في التفكير في التواصل مع نظراءها والشركاء والشركات الفرعية والشركات التابعة لها لفهم تطبيق توقعات الامتثال العامة تلك بطريقة تتفق مع تقييمات المخاطر الداخلية ومعايير الصناعة والمتطلبات المحلية المعمول بها.

بالإضافة إلى ذلك، قد ترغب الشركات غير الأمريكية التي تسعى إلى الانخراط في عمليات الاندماج أو الاكتساب أو الاستحواذ أو غيرها من الاستثمارات غير الخاضعة للرقابة في الشركات الأمريكية بتقييم أي مخاطر محتملة ناشئة عن أنشطتها التجارية أو غيرها من العلاقات مع الشركات المرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بانتهاكات حقوق الإنسان في شينجيانغ.

¹⁰ قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية 2020 (القسم F، 116-92.P.L.).

¹¹ راجع المذكرات الارشادية لشبكة مكافحة الجرائم المالية التابعة لوزارة الخزانة حول الاتجار بالبشر: (FIN-2014-A008.pdf و FIN-2020-A008).

¹² انظر القانون الأمريكي رقم 31 القسم 5321 و 31 القسم 5322.

ب) إجراءات العناية الواجبة المتعلقة بالمراقبة

بحسب الاقتضاء، يجب على الشركات والأفراد التحقق من المستخدمين النهائيين لمنتجاتهم، وتقنياتهم، وأبحاثهم، وأوجه تعاونهم، وخدماتهم، للتقليل من احتمالية استخدام سلعهم أو خدماتهم، أو إمكان استخدامها لبناء أو صيانة أو دعم معسكرات الاعتقال، أو جهاز المراقبة الواسع لحكومة جمهورية الصين الشعبية، أو الشركات التي تستخدم العمل القسري أو تستفيد منه، أو الأنشطة التي تُمكن من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الجمع القسري للبيانات الحيوية، وخطط التحليل الجيني المسيئة، والنقل القسري لأعضاء مجموعات الأقليات العرقية.

يجب على المستثمرين النظر في إجراء تصفية مسؤولة في حالة أن التمويل أو الاستثمار الذي حدث بالفعل أو المستمر ينطوي على تلك الاعتبارات.

يتم تشجيع الشركات والأفراد الذين يقومون بتصدير التكنولوجيا والمنتجات والخدمات ذات القدرات الرقابية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتجميع والتحليل الجيني، أو الشركات والأفراد الذين يقومون بتصدير مواد أو يدعمون تصنيع منتجات المراقبة، على بذل العناية الواجبة لمنع إساءة استخدام التكنولوجيا والمنتجات والخدمات الخاصة بهم لارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان في شينجيانغ، بما يتماشى مع إرشادات وزارة الخارجية الأمريكية بشأن تنفيذ "مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية" للتعاملات المرتبطة بالمستخدمين النهائيين الحكوميين الأجانب للمنتجات أو الخدمات ذات قدرات المراقبة. ويوفر الدليل إرشادات عملية ويمكن الوصول إليه في مجال حقوق الإنسان للشركات الأمريكية لمنع إساءة استخدام منتجاتها أو خدماتها من قبل المستخدمين النهائيين الحكوميين لارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

ج) إجراءات العناية الواجبة المتعلقة بالعمل القسري

تمثل جرائم الصين المستمرة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية في شينجيانغ والبيئة القمعية والغامضة في الصين تحديات شديدة أمام ممارسة العناية الواجبة الخاصة بحقوق الإنسان. ويجب أن تكون الشركات التي لها ارتباطات سلسلة توريد مع الكيانات العاملة في شينجيانغ، والمرتبطة بشينجيانغ (على سبيل المثال، من خلال برنامج التوفيق أو من خلال مدخلات سلسلة التوريد في شينجيانغ أو عن طريق فيلق شينجيانغ للإنتاج والبناء)، أو استخدام الأويغور أو عمال الأقليات المسلمة الآخرين من شينجيانغ، على دراية بالمخاطر على السمعة والمخاطر الاقتصادية والقانونية الناجمة عن التورط مع الكيانات والأفراد المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان في شينجيانغ أو المرتبطين بها. ولا تعد عمليات التدقيق من قبل طرف ثالث بحد ذاتها برنامجاً كافياً للعناية الواجبة، وقد لا تكون مصدراً موثوقاً للمعلومات حول مؤشرات انتهاكات العمل في المنطقة، للأسباب التالية:

- أوردت التقارير أن المدققين قد تم احتجازهم أو تعرضوا للمضايقة أو التهديد أو التوقيف في المطار.
- قد يُطلب من المدققين استخدام مترجم حكومي ينقل معلومات مضللة أو لا يتكلم اللغة الأساسية للعمال.

- لا يمكن الاعتماد على مقابلات المدققين مع العمال في ظل المراقبة المنتشرة، والتهديد بالاحتجاز، والأدلة على خوف العمال من مشاركة المعلومات الدقيقة.

لن تقوم العديد من شركات التدقيق بإجراء عمليات تدقيق لممارسات العمل في هذه المنطقة في ضوء تحديات الحصول على تقييمات موضوعية والتهديدات ضد المدققين.

إذا تم اعتقال المدققين أو عائلاتهم أو من جانب آخر تم تهديدهم، فإنه يتم تشجيع الشركات التجارية والأفراد على الاتصال بحكومة الولايات المتحدة، بما في ذلك السفارات أو القنصليات الأمريكية، للحصول على المساعدة.

قد تود الشركات التجارية والأفراد التعاون مع المجموعات الصناعية لتبادل المعلومات، وتطوير القدرة على البحث عن المؤشرات المحتملة للعمل القسري أو الانتهاكات في مجال العمالة المرتبطة بشينجيانغ باللغات الصينية، وبناء علاقات مع الموردين الصينيين والمتلقين للسلع والخدمات الأمريكية من أجل فهم أفضل لعلاقتهم المحتملة بشينجيانغ في إطار برامج جمهورية الصين الشعبية بما فيها برنامج المساعدة المتبادلة من خلال التوفيق. في حين أن أفضل ممارسات العناية الواجبة بحقوق الإنسان للشركات عادة ما تشمل إجراء عمليات تفتيش مستقلة في الموقع والعمل مع الموردين وسلطات إنفاذ القانون المحلية لمعالجة العمل القسري وممارسات العمل التعسفية الأخرى، فإن الظروف القمعية في سياق الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية تجعل من الصعب للغاية على الشركات ان تكون لديها إمكانية الوصول الضرورية إلى مورديهم أو عملائهم داخل شينجيانغ لإجراء عمليات تدقيق موثوقة ودعم المعالجة الهادفة.

يوفر تطبيق [سلسلة الامتثال Comply Chain](#) وهو تطبيق للهواتف الذكية ومنصة للإنترنت تابع لوزارة العمل الأمريكية معلومات عن إجراءات العناية الواجبة خاصة بالعمل القسري و عمالة الأطفال في سلاسل التوريد. ويوفر التطبيق منصة تفاعلية لمساعدة الشركات على تقييم المخاطر والآثار والاستفادة من الدروس والممارسات الجيدة من أكثر من 50 مثال حي للعناية الواجبة في مختلف القطاعات. ويتوفر تطبيق سلسلة الامتثال Comply Chain حالياً باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية.

تتضمن [أداة اختيار الموردين بشكل مسؤول](#) الخاصة بوزارة الخارجية الأمريكية فحصاً مُعمّلاً لـ 11 قطاعاً رئيسياً و 43 سلعة معرضة لخطر الاتجار بالبشر أو الممارسات المتعلقة بالاتجار، بالإضافة إلى 10 أدوات شاملة لإدارة المخاطر.

تعمل وحدة مقاضاة الاتجار بالبشر التابعة لقسم الحقوق المدنية بوزارة العدل مع الشعبة الجنائية، بما في ذلك قسم مكافحة غسيل الأموال واسترداد الأصول (MLARS) وقسم حقوق الإنسان والادعاء الخاص ومكاتب وزير العدل الأمريكي ووكالات إنفاذ القانون الفيدرالية للتحقيق ومحاكمة القضايا الجنائية المحتملة التي تنطوي على العمل القسري وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى. يقوم قسم مكافحة غسيل الأموال واسترداد الأصول أيضاً بالتحقيق في المؤسسات المالية التي تقوم أفعالها بتهديد نزاهة المؤسسة الفردية أو النظام المالي الأمريكي.

إن مركز مكافحة الاتجار بالبشر التابع لوزارة الأمن الداخلي الأمريكية (CCHT)، الذي تديره هيئة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك الأمريكية (ICE)، مكتب تحقيقات الأمن الداخلي (HSI)، هو مركز تنسيق موحد للتصدي الشامل للاتجار بالبشر واستيراد السلع المُنتجة باستخدام العمالة القسرية. ويشمل ذلك دعم التحقيقات الجنائية والمدنية والإدارية للعمل القسري في جميع أنحاء العالم. كما يدعم مركز انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التابع لمكتب تحقيقات الأمن الداخلي (HSI) التحقيقات في الفظائع العالمية ومرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب. يمكن توجيه الأسئلة المتعلقة بالقوانين الجنائية الفيدرالية في هذا السياق إلى info@ccht.dhs.gov.

د) العناية الواجبة فيما يتعلق بتوفير مواد البناء للكيانات الصينية التي قد تعمل في شينجيانغ

يجب على الشركات التجارية والأفراد الذين يقدمون مواد بناء للكيانات الصينية التي قد تكون عاملة في شينجيانغ النظر في تنفيذ إجراءات العناية الواجبة بما يتماشى مع تقييم المخاطر الداخلية وممارسات الصناعة الخاصة بهم. إن توفير السلع التي تستخدم لبناء مرافق الاعتقال أو المصانع الموجودة داخل معسكرات الاعتقال، بما في ذلك الخرسانة والصلب وحديد التسليح والسيارات الشبكية ومواد الرصف والزجاج قد يمثل مخاطر. يجب على الشركات اتباع ممارسات العناية الواجبة لمنع احتمال أن تكون معسكرات الاعتقال هي المستفيد المباشر النهائي من أعمالها. وبالمثل، فإن تقديم الخدمات بشكل مباشر، بما في ذلك برامج التدريب لحراس معسكرات الاعتقال، يمكن أن ينطوي على أنشطة تتطلب إتخاذ إجراءات من قبل سلطات إنفاذ القانون الأمريكية أو سلطات أخرى. للاطلاع على المزيد من الموارد الإرشادية، يرجى مراجعة الملحق 6.

خامساً. الوكالات الأمريكية ذات الصلة والسلطات المختارة لإجراءات الإنفاذ والعقوبات

يجب أن يكون الأفراد والكيانات على دراية بالعواقب القانونية والمالية والمتعلقة بالسمعة للتعامل مع الكيانات التي تورطت في انتهاكات لحقوق الإنسان.

أ) وزارة التجارة الأمريكية

تُفيد لوائح إدارة التصدير التابعة لوزارة التجارة الأمريكية الصادرات وإعادة التصدير والتحويلات (داخل البلد) ذات المنشأ الأمريكي وبعض المواد الأجنبية، بما في ذلك البرمجيات والتكنولوجيا، إلى الجهات والاستخدامات النهائية المحددة المثيرة للقلق والمستخدمين النهائيين الذين يتصرفون بما يتعارض مع مصالح الأمن الوطني أو السياسة الخارجية الأمريكية. ترتبط العناصر التي تحكم المستخدم النهائي في لوائح إدارة التصدير المشار إليها في هذه المذكرة الإرشادية بقائمة الكيانات الموجودة في الملحق رقم 4 في الجزء 744 من لوائح إدارة التصدير والتي تحدد بعض الأشخاص غير الأمريكيين، مثل الشركات والمؤسسات البحثية والمنظمات الحكومية والخاصة والأفراد وأنواع آخرين من الأشخاص الاعتباريين. تفرض لوائح إدارة التصدير شرط الترخيص للتصدير وإعادة التصدير و/أو النقل (داخل البلد) للعناصر الخاضعة للوائح إدارة التصدير، حيث تكون تلك الكيانات طرفاً في التعامل (كالمستخدم النهائي أو المشتري أو المرسل إليه الوسيط

أو المستلم النهائي)، بالإضافة إلى متطلبات الترخيص للجهات والاستخدامات النهائية والمستخدمين النهائيين المقيدون الآخرين.

في 6 أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2020، أوضحت وزارة التجارة أنها ستأخذ في الاعتبار مخاوف حقوق الإنسان عند مراجعة جميع طلبات الترخيص تقريباً بموجب لوائح إدارة التصدير. وبحسب لذلك، فعند اتخاذ قرارات الترخيص، ستقوم الحكومة الأمريكية بتقييم ما إذا كان يمكن استخدام المواد للانخراط في أو التمكين من مخالفة أو انتهاك حقوق الإنسان بما في ذلك تلك التي تنطوي على الرقابة أو المراقبة أو الاحتجاز أو الاستخدام المفرط للقوة.

تقوم وزارة التجارة بإنفاذ لوائح إدارة التصدير، بما في ذلك المتطلبات المرتبطة بقائمة الكيانات، وقد يتعرض الأشخاص الذين ينتهكون لوائح إدارة التصدير لعقوبات مدنية و/أو جنائية.

ب) وكالات الإنفاذ ذات الصلة التابعة لوزارة الأمن الوطني الأمريكية

تقوم وكالات وزارة الأمن الداخلي بفرض القوانين الفيدرالية المتعلقة بالعمل القسري أو بالسخرة وإدانة العمال من خلال إجراءات الإنفاذ المدنية والجنائية.

إن مصلحة الجمارك وحماية الحدود (CBP) مسؤولة عن تطبيق التنظيم الفيدرالي في القانون الأمريكي رقم 19 القسم 1307 الذي يحظر استيراد البضائع التي يتم استخراجها أو إنتاجها أو تصنيعها، كلياً أو جزئياً، في أي بلد أجنبي عن طريق العمل القسري و/أو العمل بالسخرة و/أو العمل قسراً أو بالسخرة بما في ذلك عمالة الأطفال.

عندما تشير الأدلة بشكل معقول إلى أن السلع قد تم إنتاجها بعمالة قسرية أو بالسخرة أو بواسطة العمال المدانين، فإن مصلحة الجمارك وحماية الحدود ستصدر أمراً بمنع الإفراج يمنع دخول تلك السلع. إذا أظهر الدليل أن البضائع مخالفة للقانون الأمريكي رقم 19 القسم 1307، يجوز إصدار أمر قضائي والاستحواذ على البضائع ومصادرتها. قد تصدر مصلحة الجمارك وحماية الحدود عقوبات مدنية ضد المستورد والأطراف الآخرين، بحسب الاقتضاء.

قد تجري إدارة تحقيقات الأمن الوطني التابعة لوكالة انفاذ قوانين الهجرة والجمارك الأمريكية تحقيقات جنائية في انتهاكات القوانين الفيدرالية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعمل القسري والعمل في السجون، مما قد يؤدي إلى الحبس والغرامات والاستحواذ على البضائع المستوردة ومصادرتها. قد تؤدي تحقيقات إدارة تحقيقات الأمن الوطني إلى مقاضاة جنائية للأفراد والشركات الموجودة في الولايات المتحدة لدورهم في الاستفادة من العمل القسري الذي يحدث في أي مكان في العالم، بغض النظر عما إذا كان العمل القسري قد أدى إلى استيراد الولايات المتحدة للسلع المصنوعة من العمالة القسرية أو دورهم في استيراد الولايات المتحدة لبضائع منتجة بالعمل القسري أو العمل في السجون مما يعد انتهاكاً لقانون الولايات المتحدة.

يجوز ان تتخذ كل من مصلحة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية ووكالة انفاذ قوانين الهجرة والجمارك الأمريكية، وكذلك أي وكالة تابعة لوزارة الأمن الوطني تتمتع بصلاحيات تحديد ما إذا كانت عمليات الشراء لوزارة الأمن الوطني ممثلة للقوانين، مثل مكتب المفتش العام التابع للوزارة، إجراءات إنفاذ إدارية ضد المقاولين أو الموردين الذين ينتهكون لوائح الشراء الفيدرالية أو لوائح الشراء الخاصة بوزارة الأمن الوطني ذات الصلة بالعمل القسري.

(ج) لوائح الشراء الفيدرالية، مكافحة الاتجار بالبشر (لائحة الشراء الفيدرالية 50-52.222 FAR)

بموجب لوائح الشراء الفيدرالية، مكافحة الاتجار بالبشر (لائحة الشراء الفيدرالية 50-52.222 FAR)، يُحظر على المتعاقدين، وموظفي المتعاقدين، والمتعاقدين من الباطن، وموظفي المتعاقدين من الباطن، ووكلائهم المشاركة في العمل القسري أو الاتجار بالجنس، بالإضافة إلى مجموعة من الأنشطة التي تتعلق بالاتجار. وإذا ثبت أن احد المتعاقدين قد انتهك لوائح الشراء الفيدرالية، يمكن للوكالة المتعاقدة فرض مجموعة من الإجراءات العلاجية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، التعليق والحظر.

(د) جريمة العمل القسري وفقاً لقانون حماية ضحايا الاتجار (القسم 1589 من قانون الولايات المتحدة رقم 18)

يجرم قانون حماية ضحايا الاتجار (TVPA) فعل الانتفاع عن علم، مالياً أو عن طريق تلقي أي شيء ذو قيمة، من المشاركة في مشروع، عندما يكون المدعى عليه يعلم أو يتجاهل بإهمال حقيقة أن المشروع منخرط في العمل القسري. يفرض قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر مسؤولية جنائية على المدعى عليهم (أفراداً أو كيانات) المتواجدين في الولايات المتحدة، بغض النظر عن الجنسية أو محل الإقامة، حتى عندما يحدث العمل القسري في بلد آخر. يُعرّف العمل القسري بموجب القانون الجنائي الأمريكي على أنه تقديم أو الحصول على عمل أو خدمات من خلال وسيلة أو أكثر من وسائل القوة أو الإكراه المتعددة. قد تواجه الشركات المتهمه بارتكاب انتهاكات جنائية لقانون حماية ضحايا الاتجار ما يصل إلى 500,000 دولار أمريكي من الغرامات وقد يواجه المدراء التنفيذيون أو غيرهم من موظفي الشركة المتورطين عقوبة تصل إلى الحبس لمدة تصل الى 20 عاماً، وقد يكونون مسؤولين عن تعويض ضحايا العمل القسري. تخضع الكيانات المنخرطة في انتهاكات العمل القسري أو التي على وشك الانخراط فيها للأوامر المدنية الصادرة عن وزير العدل. يفرض قانون حماية ضحايا الاتجار أيضاً مسؤولية مدنية من خلال حق خاص في رفع الدعاوى إذا أظهر رجوح الأدلة أن الكيان قد استفاد من المشاركة في مشروع كان يعلم أو تجاهل بإهمال انه كان منخرطاً في العمل القسري.

(هـ) القانون الخاص بسياسة حقوق الانسان للأويغور لعام 2020 (القانون العام رقم 145-116)

بتاريخ 17 يونيو/حزيران من عام 2020، قام الرئيس بالتوقيع على قانون "قانون سياسة حقوق الإنسان للأويغور لعام 2020"، والذي يوجه الموارد الأمريكية للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات الأويغور وأفراد الأقليات العرقية المسلمة التركية في منطقة شينجيانغ في الصين. يوجه هذا القانون، من بين أمور أخرى، الرئيس لفرض عقوبات على كل شخص أجنبي يحدد الرئيس أنه مسؤول عن التعذيب والمعاملة

القاسية والاحتجاز المطول دون توجيه تهمة والاختفاء والحرمان من الحياة أو الحرية أو الأمن فيما يتعلق بهؤلاء الأشخاص في منطقة شينجيانغ في الصين.

و) مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية

من بين سلطات فرض العقوبات المختلفة لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية، يمنح الأمر التنفيذي (E.O) رقم 13818، الذي يعتمد على قانون ماغنيتسكي للمساءلة الدولية حول حقوق الإنسان وينفذه، وزير الخزانة بالتشاور مع وزير الخارجية ووزير العدل سلطة فرض عقوبات اقتصادية على أشخاص معينين يكونوا، من بين أمور أخرى، مسؤولين عن أو متواطئين في ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أو شاركوا بشكل مباشر أو غير مباشر في هذه الانتهاكات؛ أو يتزأسون أو كانوا يتزأسون أو يشغلون أو كانوا يشغلون منصب مسؤول في كيان شارك في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو تورط أعضاؤه في مثل هذه الانتهاكات خلال فترة خدمتهم كروؤساء أو مسؤولين لهذا الكيان؛ أو حاولوا الانخراط في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان؛ أو قدموا الدعم المادي أو قاموا برعاية أو توفير الدعم المالي أو المادي أو التكنولوجي أو السلع أو الخدمات أو دعموا الأشخاص الخاضعين للعقوبات بالفعل بموجب الأمر التنفيذي 13818 (راجع الأمر التنفيذي 13818 للاطلاع على جميع معايير الإدراج). تحظر لوائح مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عموماً، ما لم يكن هناك تصريحاً بموجب رخصة عامة أو محددة صادرة عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أو هناك إعفاء، جميع المعاملات من قبل أشخاص أمريكيين أو داخل الولايات المتحدة (أو عبرها) التي تنطوي على أي ممتلكات أو حصص في ممتلكات لأشخاص مُدرجين أو محظورين. يمكن أن يواجه الأشخاص الأمريكيون أو غيرهم ممن يمارس مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الولاية القضائية عليهم عقوبات مالية كبيرة بالإضافة إلى إجراءات إنفاذ أخرى لسلوك ينتهك لوائح مكتب مراقبة الأصول الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأشخاص الذين يجرون معاملات معينة مع أشخاص مُدرجين قد يتعرضون انفسهم للإدراج. قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بفرض عقوبات على العديد من الكيانات والأفراد فيما يتعلق بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في شينجيانغ. وللمزيد من التفاصيل حول برنامج العقوبات الدولي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية المستند إلى قانون ماغنيتسكي، [انقر هنا](#).

بالإضافة إلى ذلك، يدير مكتب مراقبة الأصول الأجنبية ويقوم بإنفاذ الأمر التنفيذي رقم 13959 بصيغته المعدلة، والذي يمنح وزير الخزانة، بالتشاور مع وزير الخارجية، وما يراه وزير الخزانة مناسباً، وزير الدفاع، سلطة فرض بعض المحظورات المتعلقة بالاستثمار فيما يتعلق بالأشخاص الذين يعملون أو عملوا في قطاع الدفاع وقطاع المواد ذات الصلة أو قطاع تكنولوجيا المراقبة في الاقتصاد الصيني، وبعض الأشخاص الآخرين ذوي الصلة. على وجه التحديد، يُحظر على الأشخاص الأمريكيين شراء أو بيع أي أوراق مالية متداولة علناً، أو أي أوراق مالية متداولة علناً تكون مشتقة من تلك الأوراق المالية أو مصممة لتوفير التعرض الاستثماري لمثل تلك الأوراق المالية، للكيانات المحددة في، أو وفقاً للأمر التنفيذي رقم 13959 بصيغته المعدلة. تسري تلك المحظورات وفقاً لجدول زمنية معينة على النحو المنصوص عليه في الأمر التنفيذي رقم 13959 بصيغته المعدلة. لتنفيذ الأمر التنفيذي رقم 13959 بصيغته المعدلة، نشر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية قائمة على موقعه على الإنترنت تحتوي على أسماء الكيانات المحددة في، أو وفقاً للأمر التنفيذي رقم 13959 بصيغته المعدلة، بعنوان قائمة شركات المجمع الصناعي العسكري الصيني

("قائمة NS-CMIC") لمزيد من التفاصيل حول برنامج عقوبات الشركات العسكرية الصينية الخاص بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية، انقر هنا.

ز) لوائح قانون السرية المصرفية لوزارة الخزانة الأمريكية

يتطلب قانون الإبلاغ عن التعاملات المالية والأجنبية لعام 1970 (والذي يشار إليه عادةً باسم "قانون السرية المصرفية" أو "BSA") من المؤسسات المالية الأمريكية مساعدة وكالات حكومة الولايات المتحدة في اكتشاف ومنع غسيل الأموال. على وجه التحديد، يتطلب القانون من المؤسسات المالية الاحتفاظ بسجلات للمشتريات النقدية للأدوات القابلة للتداول؛ وتقديم تقارير عن التعاملات النقدية التي تتجاوز مبلغ 10,000 دولار (المبلغ الإجمالي اليومي)؛ والإبلاغ عن أي نشاط مشبوه قد يشير إلى غسيل الأموال أو التهرب الضريبي أو أي أنشطة إجرامية أخرى، بما في ذلك العمل القسري. وقد أقره كونغرس الولايات المتحدة في عام 1970. يشار إلى قانون السرية المصرفية أحياناً باسم قانون "مكافحة غسيل الأموال" ("AML") أو بشكل مدمج باسم "قانون السرية المصرفية/مكافحة غسيل الأموال - BSA/AML". يتم حتى الوقت الحاضر سن العديد من قوانين مكافحة غسيل الأموال، بما في ذلك الأحكام الواردة في الباب الثالث من قانون باتريوت الأمريكي لعام 2001 لتعديل قانون السرية المصرفية. (راجع القانون الأمريكي رقم 31 الأقسام 5311-5330 و قانون اللوائح الفيدرالية رقم 31 الفصل عاشرأ (المعروف سابقاً برقم 31 الجزء 103)).

ح) قائمة وزارة العمل الأمريكية حول المنتجات التي يتم انتاجها عن طريق عمالة الأطفال القسرية أو عمالة الأطفال بالسخرة

تحتفظ وزارة العمل الأمريكية بقائمة بالمنتجات التي يتم انتاجها عن طريق عمالة الأطفال القسرية أو بالسخرة، وهي قائمة بالمنتجات وبلدان مصدرها والتي لدى وزارة العمل أساس معقول للاعتقاد بأنها ناتجة عن عمالة الأطفال القسرية أو بالسخرة. بموجب لوائح الشراء الحكومية الأمريكية، وفقاً لائحة الشراء الفيدرالية (FAR 52.222-18 و 52.222-19)، يجب على المتعاقدين الفيدراليين الذين يقومون بتوريد المنتجات المدرجة في قائمة وزارة العمل للمنتجات التي يتم انتاجها عن طريق عمالة الأطفال القسرية أو بالسخرة أن يشهدوا بأنهم سعوا بحسن نية لتحديد ما إذا كان العمل القسري أو السخرة للأطفال قد تم استخدامهم لإنتاج المواد الموردة. اعتباراً من تاريخ النشر، هنالك أربع سلع في القائمة للصين بجميع أركانها: الطوب والقطن والإلكترونيات ولعب الأطفال. لمزيد من التفاصيل حول قائمة وزارة العمل للمنتجات التي يتم انتاجها عن طريق عمالة الأطفال القسرية أو بالسخرة، انقر هنا.

أولاً. الأجندة التجارية لمكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة لمكافحة العمل القسري

يستخدم مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة (USTR) أدواته التجارية لمكافحة العمل القسري. ويشمل ذلك اتباع أجندة تجارية تحظر استيراد السلع التي يتم انتاجها عن طريق العمل القسري، والعمل مع الحلفاء والشركاء التجاريين لتعزيز نظام تجاري دولي عادل قائم على القواعد حيث لا تدخل المنتجات المصنوعة بواسطة العمل القسري في نظام التجارة. على سبيل المثال، تتضمن اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA) بنداً رائداً للعمل القسري يُلزم كل طرف "بحظر استيراد السلع إلى أراضيها من مصادر أخرى

تكون مُنْتَجَةً كلياً أو جزئياً عن طريق العمل القسري أو الإلزامي، بما في ذلك عمالة الأطفال القسرية أو الإجبارية". تتعاون الولايات المتحدة والمكسيك وكندا وتعزز جهود بعضها البعض لضمان التنفيذ الفعال لحظر الاستيراد الناتج عن العمالة القسرية بموجب الاتفاقية.

الملحق 1: إجراءات حكومة الولايات المتحدة¹³

مصلحة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية (CBP)

أوامر منع الإفراج (WROs)

- أسفر تطبيق قانون العمل القسري الخاص بمصلحة الجمارك وحماية الحدود فيما يتعلق بالصين منذ عام 1990 عن 44 أمر بمنع الإفراج، وهو ما يمثل 75 في المائة من إجمالي أوامر منع الإفراج الصادرة، وسبع نتائج ضد السلع الصينية المنتجة بالعمل القسري.
- في السنة المالية 2020، أصدرت الوكالة 13 أمرا بمنع الإفراج؛ صدرت ثمانية منها ضد بضائع من الصين. في السنة المالية 2021، أصدرت مصلحة الجمارك وحماية الحدود حتى الآن أربع أوامر منع إفراج ضد السلع الصينية المنتجة بواسطة العمل القسري.

أوامر منع الإفراج المتعلقة بالعمل القسري من شينجيانغ

- 30 سبتمبر/أيلول 2019: شركة هيتيان تايدا المحدودة للملابس
- 01 مايو/أيار 2020: شركة هيتيان هاولين المحدودة لأكسسوارات الشعر
- 17 يونيو/حزيران 2020: شركة لوب كاونتي ميكسين المحدودة لمنتجات الشعر
- 14 سبتمبر/أيلول 2020: مركز تعليم وتدريب المهارات المهنية رقم 4 فيلوب كاونتي؛ المجمع الصناعي لمنتجات الشعر في لوب كاونتي؛ شركة بيلي جوفان المحدودة لصناعة الملابس وشركة باودينغ لايشينغ المحدودة للتجارة والاعمال، شركة شينجيانغ جنغار للقطن والكتان المحدودة؛ شركة هيفي بتلاند المحدودة لتقنية المعلومات
- 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2020: منتجات القطن من فيلق شينجيانغ للإنتاج والبناء (XPCC)
- 13 يناير/كانون الثاني 2021: منتجات القطن والطماطم من شينجيانغ
- 23 يونيو/حزيران 2021: منتجات السيليكا من شركة هوشاين لصناعة السيليكون المحدودة

للحصول على القائمة الكاملة لأوامر منع الإفراج، [انظر هنا](#).

للحصول على قائمة بيانات الحقائق المختلفة، انظر الملحق رقم 6 "قائمة الموارد".

وزارة التجارة الأمريكية

إضافات لقائمة الكيانات متعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في شينجيانغ

¹³ للحصول على أحدث المعلومات المتعلقة بإجراءات الحكومة الأمريكية، يرجى استخدام الارتباطات التشعبية المتوفرة في هذه الوثيقة. يجوز اتخاذ الإجراءات الحكومية الأمريكية بعد اصدار هذه المنكرة الارشادية.

- 09 أكتوبر/تشرين الأول 2019: مكتب الأمن العام التابع للحكومة الشعبية لمنطقة أويغور شينجيانغ ذات الحكم الذاتي؛ مكتب الأمن العام في منطقة أكسو؛ مكتب الأمن العام في بلدية أطاي؛ مكتب الأمن العام لمقاطعة باينغولين المنغولية المتمتع بالحكم الذاتي؛ مكتب الأمن العام لمقاطعة بويرتالا المنغولية ذاتية الحكم الذاتي؛ مكتب الأمن العام في مقاطعة تشانغجي هوي الذاتية الحكم؛ مكتب الأمن العام لبلدية هامى؛ مكتب الأمن العام في محافظة هيتيان؛ مكتب الأمن العام في محافظة قاشغار؛ مكتب الأمن العام لبلدية كيلاماي؛ مكتب الأمن العام بمحافظة قيرغيزستان ذات الحكم الذاتي في قيزيليسو؛ مكتب الأمن العام لبلدية شيهزي؛ مكتب الأمن العام بمحافظة تاتشونغ؛ مكتب الأمن العام لبلدية توموشوكي؛ مكتب الأمن العام في بلدية تورفان؛ مكتب الأمن العام لبلدية أروميتشي؛ مكتب الأمن العام لبلدية ووجياكو؛ كلية شرطة شينجيانغ؛ مكتب الأمن العام لدى فيلق شينجيانغ للإنتاج والبناء (XPCC)؛ ومكتب الأمن العام في محافظة بيلي الكازاخستانية المستقلة ذاتياً؛ داهوالتكنولوجيا؛ هيكفن (تغيرت لاحقاً إلى شركة هانغتشو هيكفن للتقنية التكنولوجية المحدودة)؛ آيفلايتيك؛ ميغفي للتكنولوجيا؛ سينس تايم (تغيرت لاحقاً إلى شركة سينستيم بكين لتطوير التكنولوجيا المحدودة)؛ شركة شيامن مييا بيكو المحدودة للمعلومات؛ بيتو للتقنيات؛ وشركة ييشين المحدودة للعلوم والتكنولوجيا.
- 05 يونيو/حزيران 2020: معهد الطب الشرعي بوزارة الأمن العام في الصين؛ شركة أكسو هوافو للمنسوجات. تقنية كلاود ووك؛ مجموعة تقنيات فايرهوم والشركة الفرعية نانجينغ فايرهوم، شركة ستاري سكاى لتطوير الاتصالات؛ نيتوسا والشركة الفرعية نيسنيتس؛ انتيفوجن؛ و آي اس فجن.
- 22 يوليو/تموز 2020: بكين ليوهي بي جي آي؛ شركة تشانغجي إيسكويل المحدودة للمنسوجات؛ هيفي بتلاند المحدودة لتقنية المعلومات؛ شركة هيفي ميلينغ المحدودة؛ شركة هيتيان هاولين المحدودة لأكسسوارات الشعر؛ شركة هيتيان تايدا المحدودة للملابس؛ مجموعة كي تي كي؛ نانتشانغ او فيلم تيك؛ شركة نانجينغ سينيرجي للمنسوجات المحدودة؛ شركة تانيوان للتكنولوجيا المحدودة؛ وطريق الحرير شينجيانغ بي جي آي.
- 24 يونيو/حزيران 2021: شركة هوشاين لصناعة السيليكون (شانشان) المحدودة؛ شركة طاقة شينجيانغ داکو الجديدة المحدودة؛ شركة شينجيانغ إيست هوب للمعادن اللاحديدية المحدودة؛ شركة شينجيانغ جي سي إل لتكنولوجيا مواد الطاقة الجديدة المحدودة؛ وفيلق شينجيانغ للإنتاج والبناء.
- 12 يوليو/تموز 2021: أكاديمية الصين للإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات؛ شركة شينجيانغ ليانهاي تشوانجي لتكنولوجيا المعلومات المحدودة؛ شركة ليون لتكنولوجيا المعلومات المحدودة؛ شركة شينجيانغ تانغلي لتكنولوجيا المعلومات المحدودة؛ شركة شنجن كوبر لتكنولوجيا المعلومات المحدودة؛ شركة شينجيانغ سيلنغ لتكنولوجيا المعلومات المحدودة؛ شركة بكين غيلنغ شينتونغ لتكنولوجيا المعلومات المحدودة؛ شركة تونجفانج آر.آي.أي. المحدودة. شركة شنجن هوانانتاي للتكنولوجيا الذكية المحدودة؛ شركة تحالف شانغدو شيوو لأنظمة الامن المحدودة؛ شركة بكين سينوينت للعلوم والتكنولوجيا المحدودة؛ شركة اورو ممتشي تيانياو وبي خدمة تكنولوجيا المعلومات المحدودة؛ شركة سوجو كيدا للتكنولوجيا المحدودة؛ وشركة شينجيانغ بيدو تونغتشوانغ لتكنولوجيا المعلومات المحدودة.

للحصول على قوائم كيانات إضافية، انظر: [الملحق رقم 4 للقسم 477 من لوائح إدارة التصدير](#)

وزارة الخزانة الأمريكية

- 09 يوليو/تموز 2020: عقوبات اقتصادية بموجب الأمر التنفيذي رقم 13818 على: تشن كوانغو، امين عام الحزب الشيوعي لمنطقة اويغور شينجيانغ ذاتية الحكم (XUAR)؛ تشو هايلون، النائب السابق لأمين سر الحزب لمنطقة اويغور شينجيانغ ذاتية الحكم؛ مكتب الأمن العام في شينجيانغ (XPSB)؛ وانغ مينغشان، مدير وأمين سر الحزب الشيوعي لمكتب الأمن العام في شينجيانغ (XPSB)؛ و هو ليوجن، امين سر الحزب السابق لمكتب الأمن العام في شينجيانغ (XPSB).
- 31 يوليو/تموز 2020: عقوبات اقتصادية بموجب الأمر التنفيذي رقم 13818 على: فيلق شينجيانغ للإنتاج والبناء (XPCC)؛ سون جينلونغ، المفوض السياسي السابق لفيلق الإنتاج والبناء في شينجيانغ؛ و بينغ جياروي، نائب امين سر الحزب وقائد فيلق شينجيانغ للإنتاج والبناء.
- 22 مارس/آذار 2021: عقوبات اقتصادية بموجب الأمر التنفيذي رقم 13818 على: وانغ جونتشنغ، أمين لجنة الحزب لفيلق الإنتاج والبناء في شينجيانغ (XPCC)؛ وتشين مينقوو، مدير فيلق شينجيانغ للإنتاج والبناء (XPCC).

وزارة الخارجية الأمريكية

- 08 أكتوبر/تشرين الاول 2019: قامت بفرض قيود على منح التأشيرات لمسؤولي حكومة جمهورية الصين الشعبية ومسؤولي الحزب الشيوعي الصيني الذين يُعتقد بأنهم مسؤولون عن احتجاز أو إساءة معاملة الأويغور والعرقية الكازاخية والقرغيزيين وأفراد الأقليات المسلمة الأخرى في شينجيانغ.
- 09 يوليو/تموز 2020: قامت بفرض قيود على منح التأشيرات لمسؤولي حكومة جمهورية الصين الشعبية ومسؤولي الحزب الشيوعي الصيني الذين يُعتقد بأنهم مسؤولون عن احتجاز أو إساءة معاملة الأويغور والعرقية الكازاخية والقرغيزيين وأفراد الأقليات المسلمة الأخرى في شينجيانغ.
- 30 سبتمبر/أيلول 2020: أصدرت توجيهات بشأن تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للتعاملات المرتبطة بالمستخدمين النهائيين من الحكومات الأجنبية للمنتجات الخاصة بالخدمات ذات القدرات الرقابية.
- 25 يونيو/حزيران 2020: أصدر وزير الخارجية تقرير الاتجار بالبشر لعام 2020، والذي صنّف الصين في المرتبة الأدنى (الفئة 3)، ويرجع ذلك جزئياً إلى سياسة حكومية أو نمط من العمل القسري على نطاق واسع، بما في ذلك من خلال الاستمرار في الاحتجاز التعسفي الجماعي لأكثر من مليون من الأويغور، والعرقية الكازاخية، والعرقية القرغيزية، وغيرهم من المسلمين في شينجيانغ. وبالتالي، في 6 نوفمبر/تشرين الثاني من عام 2020، قرر الرئيس أن بعض المساعدات المقدمة إلى حكومة الصين للسنة المالية 2021 سيتم تقييدها بالكامل، وفقاً للقسم 110 من قانون حماية ضحايا الاتجار (القانون الأمريكي رقم 22 القسم 7107).
- 19 يناير/كانون الثاني 2021: قرر وزير الخارجية أنه منذ مارس/آذار 2017 على الأقل، ارتكبت جمهورية الصين الشعبية إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية ضد الأويغور، الذين غالبيتهم من المسلمين، وكذلك ضد أفراد الأقليات العرقية والدينية الأخرى في شينجيانغ.

وزارة العمل الأمريكية

- سبتمبر/أيلول 2020: قامت وزارة العمل الأمريكية بإدراج خمس سلع يتم إنتاجها بواسطة العمل القسري من قبل الأويغور، والعرقية الكازاخستانية، والعرقية القرغيزية، وأفراد الأقليات المسلمة الأخرى - القفازات، ومنتجات الشعر، والمنسوجات، والخیوط/خیوط الغزل، ومنتجات الطماطم - إلى قائمة السلع المنتجة عن طريق عمالة الأطفال أو العمل القسري بموجب إعادة إقرار قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر.
- سبتمبر/أيلول 2020: أطلقت وزارة العمل صفحة على الانترنت بعنوان ضد إرادتهم: الوضع في شينجيانغ مخصصة لتجميع المعلومات المتعلقة بالعمل القسري الذي ترعاه الدولة في شينجيانغ، مع الإشارة إلى النطاق الواسع للانتهاكات.
- يونيو/حزيران 2021: نظراً للأدلة على أن إنتاج البوليسيليكون للألواح الشمسية يتم عن طريق العمل القسري، أضافت وزارة العمل مادة البوليسيليكون بالنسبة للصين كتحديث لقائمة السلع التي يتم إنتاجها عن طريق عمالة الأطفال أو العمل القسري. إن إضافة البوليسيليكون يمثل السلعة السادسة حالياً التي تنتجها العمالة القسرية من قبل الأويغور والعرقية الكازاخستانية والعرقية القرغيزية وأفراد الأقليات المسلمة الأخرى في الصين. أشارت وزارة العمل إلى ما مجموعه 18 سلعة يتم إنتاجها عن طريق العمل القسري في الصين، بما في ذلك بعض السلع عن طريق عمالة الأطفال القسرية.

الملحق 2: قائمة توضيحية بالصناعات في شينجيانغ التي أشارت التقارير العامة إلى حدوث انتهاكات عمالية فيها

تم تحديد عناصر من الصناعات التالية على أنها تستخدم العمل القسري في شينجيانغ. إن هذه القائمة توضيحية وغير حصرية ولا تؤكد أن جميع السلع المنتجة في هذه الصناعات في شينجيانغ تنطوي على العمل القسري. ويجب على الشركات التجارية والافراد النظر في هذه القائمة كعامل خطر إضافي في إجراءات العناية الواجبة المشددة المتعلقة بحقوق الإنسان التي يتم مناقشتها في هذه المذكرة الإرشادية.

<u>الصناعة</u>
الزراعة (بما في ذلك منتجات مثل القطن الخام وشمام هامي، وكمنثرى كورلا، ومنتجات الطماطم، والثوم)
الهواتف الخلوية
مستلزمات التنظيف
البناء
القطن وخيوط القطن، والاقمشة القطنية، والقطن المحلوج، ومصانع الغزل، والمنتجات القطنية
تجميع الأجهزة الالكترونية
الصناعات الاستخراجية (بما في ذلك، الفحم، والنحاس، والهيدروكربونات، والنفط، واليورانيوم، والزنك)
الباروكات المصنوعة من الشعر المستعار والشعر الطبيعي، واكسسوارات الشعر
مصانع تحضير الأغذية
الأحذية
الفقازات
خدمات الضيافة
السيليكون من الصنف المعدني
المعكرونة
منتجات الطباعة
الطاقة المتجددة البوليسيليكون، السبائك، الرقائق، الخلايا الشمسية السليكونية البلورية، الوحدات الكهروضوئية الشمسية المصنوعة من السيليكون البلوري)
بديل السكر من نوع ستيفيا
السكر
المنسوجات (بما في ذلك المنتجات مثل الملابس، وأقمشة الاسرة، والسجاد، والصوف، والحريير الصناعي)
لعاب الأطفال

الملحق 3: سلاسل توريد القطن والنسيج والملابس

يوفر إنتاج وبر القطن في شينجيانغ أكثر من 85 في المائة من إجمالي إنتاج القطن في الصين و20 في المائة من الإنتاج العالمي. بعد أن يتم حلج القطن وتصنيفه في شينجيانغ، يتم نقل معظم بالات القطن إلى المقاطعات الشرقية في الصين لتتم معالجتها أكثر لتصبح خيوطاً للغزل.

تخضع الواردات إلى الولايات المتحدة من القطن ومنتجاته المصنّعة في شينجيانغ [لأمر منع الإفراج](#) الصادر عن مصلحة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية في يناير/كانون الثاني لعام 2021 بسبب أدلة على العمل القسري في إنتاج القطن في شينجيانغ. تشمل قائمة وزارة العمل للسلع التي يتم إنتاجها عن طريق عمالة الأطفال أو العمل القسري القطن والملابس المنتجة في الصين، بالإضافة إلى ذلك، تم إضافة المنسوجات والخيوط/خيوط الغزل في سبتمبر/أيلول لعام 2020 نظراً لثبوت إنتاجها عن طريق العمل القسري المرتبط بشينجيانغ على وجه الخصوص. بالإضافة إلى ذلك، قد تخضع خيوط واقمشة القطن والمنتجات النهائية (الملابس والمناشف وأغطية الأسرة) المصنوعة في أماكن أخرى في الصين للاحتجاز بموجب امر منع الإفراج، حيث تتم معالجة معظم قطن شينجيانغ خارج المنطقة. ومع ذلك، فإن منطقة شينجيانغ ليست مُنتجاً رئيسياً للغزل والنسيج والمنتجات مقارنة بالمقاطعات الشرقية في الصين.

إن ما يقرب من خمس قطن شينجيانغ لا يزال ضمن منطقة الحكم الذاتي لإنتاج الغزل. بالإضافة إلى ذلك، تعد الصين أكبر مستورد لوبر القطن وخيوط القطن في العالم. يمثل القطن المزروع في شينجيانغ ما يقرب من 60 في المائة من خيوط القطن المتاحة لإنتاج الأقمشة القطنية في الصين.

الصين هي أكبر مصدر للأقمشة القطنية في العالم، حيث تمثل الصادرات أكثر من 20 في المائة من إنتاج الأقمشة القطنية. قد تخضع منتجات القطن التي يتم إنتاجها باستخدام الأقمشة الصينية (التي من المحتمل أن تحتوي على وبر القطن من شينجيانغ) خارج شينجيانغ، سواء في الصين أو في دول أخرى، إلى امر منع الإفراج الخاص بمصلحة الجمارك وحماية الحدود.

إن وبر القطن ليس المنتج القطني الوحيد. تقع بذور القطن أيضا في نطاق امر منع الإفراج. تتم معالجة بذور القطن في شينجيانغ في العديد من المنتجات الوسيطة مثل زيت بذرة القطن والطحين ولب القطن (CLP). تُستخدم تلك المنتجات الوسيطة داخل وخارج شينجيانغ لإنتاج مجموعة واسعة من المنتجات مثل مستحضرات التجميل والورق وخيوط الحرير الصناعي (الفسكوز).

إن إنتاج شينجيانغ من المنسوجات (خيوط الغزل والقماش) هو أقل مقارنة بالعديد من المقاطعات الشرقية في الصين. بلغ إنتاج شينجيانغ من خيوط الغزل لعام 2020 (الألياف الكيماوية والقطن والقطن الممزوج بألياف أخرى) ما يقرب من 1.9 مليون طن، مما يوفر أقل من 10 في المائة من إجمالي إنتاج خيوط الغزل في الصين. بلغ إجمالي إنتاج النسيج (الألياف الكيماوية والقطن والقطن الممزوج بألياف أخرى) في عام 2020 حوالي 500 مليون متر، أي أقل من 5 في المائة من إجمالي إنتاج البلاد.

تستورد الشركات في الصين، بما في ذلك في شينجيانغ، القطن مباشرة من الولايات المتحدة ودول أخرى. أضاف مكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة التجارة الأمريكية العديد من الشركات التجارية الصينية العاملة في سلسلة توريد القطن أو المنسوجات أو الملابس إلى قائمة الكيانات بسبب المشاركة في أنشطة تتعارض مع مصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة من خلال ممارسة العمل القسري المرتبط بأفراد الأقليات المسلمة في شينجيانغ. انظر الملحق رقم 1 عن إجراءات الحكومة الأمريكية.

الملحق 4: سلسلة توريد الطاقة الشمسية

اعتباراً من عام 2020، سيطرت الصين على ما يقدر بـ 70 في المائة من الإمداد العالمي للبوليسيليكون من الدرجة الشمسية، كما سيطرت الصين على تصنيع مكونات أخرى من الخلايا الكهروضوئية الشمسية (PV) بما في ذلك السبائك والرقائق والخلايا التي يتم تجميعها كوحدات شمسية. يعتمد حوالي 95 بالمائة من الوحدات الكهروضوئية الشمسية على البوليسيليكون من الدرجة الشمسية. في عام 2020، كان المقر الرئيسي لخمس من أكبر ست شركات بوليسيليكون من الدرجة الشمسية من حيث السعة، يقع في الصين، حيث تأتي 45 في المائة من إمدادات العالم من البوليسيليكون من الدرجة الشمسية من أربعة منتجين يعملون في شينجيانغ.

يتضمن إنشاء لوحة شمسية تحويل مادة السيليكون الخام إلى بوليسيليكون من الدرجة الشمسية، وسبائك، ورقائق، وخلايا، وتجميع نهائي إلى وحدات شمسية. يتم تعدين الكوارتز ثم سحقه وتسخينه لإنتاج سيليكون من الدرجة المعدنية (MGS). تتم تنقية السيليكون من الدرجة المعدنية إلى البوليسيليكون، والذي يتم بعد ذلك معالجته وصهره في سبائك. نظراً لأن البوليسيليكون من شينجيانغ ممزوج بالبوليسيليكون المصنوع في مناطق أخرى من الصين، فقد يكون من الصعب فصل وتعقب الكمية والأصل الدقيق لأي بوليسيليكون من الصين. في كل مرحلة من مراحل سلسلة توريد الطاقة الشمسية، هناك دليل على وجود مؤسسات لها صلات ببرامج نقل العمالة التي تشارك في ممارسات عمالية قسرية وبفيلق شينجيانغ للإنتاج والبناء (XPCC).

يرتبط فيلق شينجيانغ للإنتاج والبناء الذي فرضت عليه الحكومة الأمريكية عقوبات فيما يتعلق بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ارتباطاً وثيقاً بإنتاج البوليسيليكون في شينجيانغ. اعتباراً من يونيو/حزيران لعام 2021، أصبحت قائمة وزارة العمل الأمريكية للبضائع التي يتم إنتاجها عن طريق عمالة الأطفال أو العمالة القسرية تتضمن البوليسيليكون المنتج في الصين، نظراً للأدلة على إنتاج البوليسيليكون للألواح الشمسية عن طريق العمل القسري المرتبط بشينجيانغ على وجه الخصوص. بالإضافة إلى ذلك، تورط فيلق شينجيانغ للإنتاج والبناء ومكتب الأمن العام لفيلق شينجيانغ للإنتاج والبناء في انتهاكات وخروقات لحقوق الإنسان في شينجيانغ وهم مدرجون على قائمة كيانات وزارة التجارة. يدير فيلق شينجيانغ للإنتاج والبناء العديد من المجمعات الصناعية حيث توجد الشركات المصنعة للبوليسيليكون ويوفر لهم مزايا مختلفة (على سبيل المثال، إيجار وخدمات مخفضة السعر، والدعم اللوجستي، والتخزين، ونقل البضائع النهائية). مُنحت صناعة الطاقة الشمسية حوافز ضريبية ومالية للتوسع في شينجيانغ، مثل المساحات المكتبية المجانية من قبل فيلق شينجيانغ للإنتاج والبناء.

إلى جانب هذا التوسع، شاركت شركات صناعة الطاقة الشمسية في العمل القسري. بين عامي 2016 و 2018، استخدم العديد من مصنعي البوليسيليكون حافزاً للشركات برعاية الحكومة لتوظيف "تحويلات العمالة الفائضة". تشير التقارير إلى وجود مؤشرات داخل تلك الشركات على العمل القسري، بما في ذلك تقييد العمال من ترك العمل أو السفر أو المشاركة في الأنشطة الدينية، ودفع اجور أقل من الحد الأدنى، وتوفير ظروف عمل قاسية أو غير آمنة، والتهديد بالاحتجاز. تسمح الكهرباء المدعومة والكهرباء من محطات الطاقة التي تعمل بالفحم والمعايير البيئية المنخفضة والمبادرات المحلية - بما في ذلك العمالة والإيجارات المدعومة - للمصانع في شينجيانغ بإنتاج البوليسيليكون ومكونات الطاقة الشمسية الأخرى بسعر

أقل مقارنة بالمناطق الأخرى في الصين. تحدد المبادرات المركزية والإقليمية صناعة الطاقة الشمسية الكهروضوئية على أنها قطاع استراتيجي للاستثمار لدعم وتطوير سوق شينجيانغ. توفر برامج الحكومة المحلية الأراضي وقروضا منخفضة الفائدة للشركات التي تنتقل إلى المقاطعة، مدعومةً بخطوط ائتمان من البنوك المملوكة للدولة.

إن انتشار برامج العمل القسري في شينجيانغ والاختلاط بين إمدادات البوليسيليكون من الدرجة الشمسية من قبل الشركات المصنعة النهائية يثير القلق في جميع أنحاء سلسلة توريد الطاقة الشمسية بأكملها، ومن المحتمل أنه في ظل غياب ضمانات أكثر قوة في سلسلة التوريد، وإجراءات تدقيق موثوقة ومحسنة، واستمرار نقاط الاختناق في سلسلة التوريد في منتصف الطريق أن غالبية منتجات الطاقة الشمسية العالمية قد تستمر في الارتباط بالعمل القسري و فيلق شينجيانغ للإنتاج والبناء.

أضاف مكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة التجارة العديد من الشركات التجارية الصينية التي تصنع مدخلات في سلسلة توريد الطاقة الشمسية إلى قائمة الكيانات بسبب المشاركة في ممارسة العمل القسري أو قبوله أو استخدامه في شينجيانغ. أصدرت مصلحة الجمارك وحماية الحدود التابعة لوزارة الأمن الداخلي أمراً بمنع الإفراج عن المنتجات المعتمدة على السيليكا التي تصنعها شركة تجارية صينية وشركاتها التابعة بناءً على معلومات تشير بشكل معقول إلى أنها تستخدم العمالة القسرية لتصنيع منتجات تعتمد على السيليكا. انظر الملحق رقم 1 عن إجراءات الحكومة الأمريكية.

الملحق 5: موارد قائمة الكيانات

تحدد قائمة الكيانات متطلبات الترخيص وسياسة مراجعة الترخيص التي تفرضها على كل شخص مدرج في القائمة. إن متطلبات الترخيص هذه مستقلة عن متطلبات الترخيص المفروضة في مكان آخر في لوائح إدارة التصدير وتُضاف إليها. فعلى سبيل المثال، إذا كنت ترغب في تصدير مادة واردة ضمن لوائح إدارة التصدير رقم 99 (EAR99) أو إعادة تصديرها أو نقلها (داخل الدولة) إلى كيان مدرج وتنص متطلبات الترخيص لهذا الشخص والمحددة في عمود "متطلبات الترخيص" في قائمة الكيانات على أن "جميع المواد خاضعة للوائح إدارة التصدير"، فإنه يجب عليك الحصول على ترخيص من مكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة التجارة الأمريكية، قبل تصدير المادة أو إعادة تصديرها أو نقلها (داخل الدولة)، حتى إذا كان من الممكن من جانب آخر تصدير المادة الواردة ضمن لوائح إدارة التصدير رقم 99 (EAR99) إلى بلد الوجهة بدون رخصة من إدارة الصناعة والأمن.

للمزيد من المعلومات حول قائمة الكيانات، يُرجى مراجعة القسمان 744.11 و 744.16 من لوائح إدارة التصدير. وإذا كانت لديك أسئلة أو استفسارات تتعلق بلوائح إدارة التصدير ومتطلباتها، يرجى الاتصال بمكتب خدمات المصدرين التابع لإدارة الصناعة والأمن على الهاتف: 202-482-4811، أو زيارة الموقع الإلكتروني لإدارة الصناعة والأمن على www.bis.doc.gov. ويجب تقديم المعلومات المتعلقة بانتهاك مُحتمل للوائح الرقابة على الصادرات الأمريكية إلى الخط الساخن لإنفاذ القانون التابع لإدارة الصناعة والأمن على الهاتف 1-800-424-2980، أو في

<https://www.bis.doc.gov/index.php/component/rsform/form/14?task=forms.edit>

للمزيد من المعلومات حول تقديم طلب للحصول على رخصة من إدارة الصناعة والأمن، يُرجى زيارة

الموقع الإلكتروني: <https://www.bis.doc.gov/index.php/licensing>.

للمزيد من المعلومات حول ضوابط تصدير المواد ذات الاستخدام المزدوج أو المواد ذات الصلة بالجيش، أو إعادة تصديرها، أو نقلها (داخل الدولة) التي تكون تحت اختصاص وزارة التجارة، يُرجى مراجعة الموارد المتوفرة في الموقع الإلكتروني لإدارة الصناعة والأمن (www.bis.doc.gov)، بما في ذلك لوائح إدارة التصدير (<https://www.bis.doc.gov/index.php/regulations/export-administration-regulations-ear>)، وغرفة التدريب على الإنترنت التابعة لإدارة الصناعة والأمن.

وتوفر وزارة التجارة أيضا أداة قائمة الفحص الموحدة (<https://www.trade.gov/consolidated-screening-list>)، وهي قائمة يمكن البحث فيها تحتوي على جهات فرضت حكومة الولايات المتحدة قيودا عليها فيما يتعلق بتصدير مواد معينة، أو إعادة تصديرها، أو نقلها. وتوحد الأداة قوائم فحص متعددة خاصة بالتصدير تابعة لوزارة التجارة الأمريكية، ووزارة الخارجية الأمريكية، ووزارة الخزانة الأمريكية.

الملحق 6: التقارير والإرشادات ذات الصلة

مصدر المعلومات	الوصف
موارد حكومة الولايات المتحدة	
تقرير وزارة الخارجية حول حقوق الإنسان في الصين	تغطي التقارير القطرية السنوية لوزارة الخارجية حول ممارسات حقوق الإنسان، حقوق الأفراد والحقوق المدنية والسياسية وحقوق العمال المعترف بها دولياً، على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والوثائق الدولية الأخرى. ويمكن أن تتضمن التقارير معلومات محددة عن الوكالات الحكومية الأجنبية، بما في ذلك الوكالات الحكومية الصينية.
تقرير وزارة الخارجية حول الاتجار بالبشر في الصين	يقوم تقرير الاتجار بالبشر السنوي الصادر عن وزارة الخارجية بتقييم 188 حكومة، بمن فيهم الحكومة الصينية، بشأن جهودها لإستيفاء المعايير الدنيا لقانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر من أجل القضاء على الاتجار بالأشخاص، ويخصص لكل منها تصنيفاً على أساس ذلك التقييم. يقدم كل سرد في التقرير محتوى خاص بالاتجار بالبشر، بما في ذلك العمل القسري، في كل بلد.
تقرير وزارة الخارجية حول الحريات الدينية الدولية الخاص بالصين	يُفصّل التقرير السنوي لوزارة الخارجية حول الحريات الدينية الدولية وضع الحرية الدينية في حوالي 200 دولة ومنطقة، بما في ذلك الصين، ويحتوي على قسم ركّز على شينجيانغ.
تقرير وزارة العمل حول قائمة السلع التي يتم إنتاجها من خلال عمالة الأطفال أو العمل القسري	تحتفظ وزارة العمل بقائمة من السلع وبلدان المصدر لهذه السلع، بما في ذلك الصين، التي يكون لدى الوزارة أسباب للاعتقاد أنها تُنتج من خلال عمالة الأطفال أو العمل القسري في انتهاك للمعايير الدولية، وذلك على النحو المطلوب بموجب إعادة إقرار قانون حماية ضحايا الاتجار لعام 2005 وإعادات الإقرار اللاحقة. يتم شمول الزهور الاصطناعية، وزينة أعياد الميلاد والفحم والأسماك والأحذية والملابس والقفازات ومنتجات الشعر والمسامير والبوليسيليكون والخيوط/خيوط الغزل ومنتجات الطماطم بالنسبة للعمل القسري للبالغين؛ يتم شمول الطوب والقطن والإلكترونيات والألعاب النارية والمنسوجات ولعب الأطفال لكل من العمل القسري للبالغين وعماله الأطفال. تمت إضافة القفازات ومنتجات الشعر والبوليسيليكون والمنسوجات والخيوط/خيوط الغزل ومنتجات الطماطم بسبب الأدلة على أنه قد تم إنتاجها عن طريق العمل القسري للأويغور والعرقية الكازاخستانية

<p>والعرقية القرغيزية والأقليات المسلمة الأخرى على وجه التحديد.</p>	
<p>تحتفظ وزارة العمل، بموجب الأمر التنفيذي رقم 13126، بقائمة من السلع وبلدان المصدر لهذه السلع، بما في ذلك الصين، التي يكون لدى الوزارة أسباب للاعتقاد أنها تُنتج من خلال عمالة الأطفال القسرية أو عمالة الأطفال بالسخرة. الغرض من هذه القائمة هو التأكد من عدم قيام الوكالات الفيدرالية الأمريكية والأطراف المتعاقدة بشراء سلع تم إنتاجها من خلال عمالة الأطفال القسرية أو عمالة الأطفال بالسخرة. تشمل القائمة حالياً الطوب والقطن والإلكترونيات ولعب الأطفال من الصين كبضائع مصنوعة بواسطة عمالة الأطفال القسرية أو بالسخرة.</p>	<p>تقرير وزارة العمل حول قائمة المنتجات التي يتم إنتاجها من خلال عمالة الأطفال القسرية أو عمالة الأطفال بالسخرة</p>
<p>موقع وزارة العمل المخصص لتجميع المعلومات المتعلقة بالعمل القسري الذي ترعاه الدولة في شينجيانغ.</p>	<p>صفحة وزارة العمل على الانترنت بعنوان "ضد إرادتهم: الوضع في شينجيانغ"</p>
<p>يوفر تطبيق الهاتف المحمول ومنصة الانترنت التابعين لوزارة العمل معلومات حول إجراءات العناية الواجبة الخاصة بالعمل القسري و عمالة الأطفال في سلاسل التوريد، مما يوفر مورداً تفاعلياً لمساعدة الشركات على تقييم المخاطر والآثار والاستفادة من الدروس والممارسات الجيدة من أكثر من 50 مثال واقعي على العناية الواجبة في مختلف القطاعات. يتوفر تطبيق سلسلة الامتثال (Comply Chain) باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية.</p>	<p>سلسلة الامتثال: أدوات الأعمال التجارية الخاصة بامتثال العمالة في سلاسل التوريد العالمية</p>
<p>يُسلط تقرير اللجنة التنفيذية التابعة للكونجرس المعنية بالصين الذي نُشر في يناير/كانون الثاني لعام 2021 الضوء على العديد من أوجه القلق المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقال الجماعي والتعسفي للأويغور والأقليات العرقية المسلمة الأخرى.</p>	<p>اللجنة التنفيذية التابعة للكونجرس المعنية بالصين: التقرير السنوي</p>
<p>تساعد أداة اختيار الموردين بشكل مسؤول، التي وضعتها وزارة الخارجية ومنظمة فيريتي (Verité)، المتعاقدين الفيدراليين الأمريكيين، ومسؤولي الشراء، والشركات على تحديد مخاطر الاتجار بالبشر في سلاسل التوريد العالمية التابعة لهم ومنعها والتعامل معها.</p>	<p>أداة اختيار الموردين بشكل مسؤول</p>
<p>توفر مصلحة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية التابعة لوزارة الأمن الداخلي الأسئلة الشائعة حول أمر منع الإفراج بخصوص منطقة أويغور شينجيانغ المتمتعة بالحكم الذاتي.</p>	<p>الأسئلة الشائعة حول امر منع الافراج لمنطقة أويغور شينجيانغ ذات الحكم الذاتي</p>
<p>تُحدد ورقة الحقائق الخاصة بمصلحة الجمارك وحماية الحدود المصادر التي من شأنها مساعدة الشركات على تعزيز</p>	<p>ورقة حقائق بشأن اجراءات العناية الواجبة للمستوردين فيما يتعلق بالعمل القسري</p>

سياساتها واجراءاتها للتخفيف من مخاطر عمالة الأطفال والعمل القسري في سلسلة التوريد العالمية الخاصة بهم.	
يمكن العثور على أوامر منع الإفراج على موقع مصلحة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية بصورة عامة العمليات المحددة للاحتجاز، أو إعادة التصدير، أو الاستثناءات، أو المصادرة للسلع المعينة والتي قد تكون جاءت نتيجة لأوامر منع الإفراج أو النتائج.	أوامر منع الإفراج والنتائج
توفر ورقة الحقائق الخاصة بمصلحة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية معلومات حول الموارد المتعلقة بسلطات الانفاذ وإجراءات التنفيذ الخاصة بالعمل القسري.	ورقة حقائق: الإجراءات الخاصة بالعمل القسري
توفر ورقة الحقائق الخاصة بمصلحة الجمارك وحماية الحدود معلومات حول الموارد المتعلقة بسلطات الانفاذ وإجراءات التنفيذ الخاصة بالعمل القسري.	ورقة حقائق حول الشحنات المحتجزة نتيجة للعمل القسري
توفر مصلحة الجمارك وحماية الحدود معلومات عن إمكانية منح تعويض للمخبرين.	ورقة حقائق: قانون مويتي (The Moiety Statute)
توفر ورقة الحقائق لإدارة تحقيقات الأمن الوطني التابعة لوكالة انفاذ قوانين الهجرة والجمارك معلومات عن برنامج العمل القسري الذي ينسق التحقيقات الجنائية في مزاعم العمل القسري (بما في ذلك عمالة الأطفال القسرية) الذي ينتج عنه تصنيع أو إنتاج سلع في الخارج يتم استيرادها إلى الولايات المتحدة.	ورقة حقائق لوكالة انفاذ قوانين الهجرة والجمارك حول برنامج العمل القسري
تهدف الأداة الأولى من نوعها لوزارة الخارجية إلى توفير إرشادات عملية في مجال حقوق الإنسان يمكن الوصول إليها من قبل الشركات الأمريكية التي تسعى إلى منع إساءة استخدام منتجاتها أو خدماتها ذات قدرات رقابية من قبل المستخدمين النهائيين الحكوميين لارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.	إرشادات وزارة الخارجية الأمريكية بشأن تنفيذ "مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية" للتعاملات المرتبطة بالمستخدمين النهائيين من الحكومات الأجنبية للمنتجات أو الخدمات ذات القدرات الرقابية

الملحق 7: تدابير الدول الأخرى

تلتزم وزارات الخارجية الأمريكية، والخزانة، والتجارة، والأمن الداخلي، والعمل، ومكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة، بالعمل مع الدول الشريكة ودعمها في مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان في شينجيانغ وأماكن أخرى¹⁴. تتضمن اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA)، التي دخلت حيز التنفيذ في 1 يوليو/تموز لعام 2020، قسماً في المادة 23.6 يتطلب من الدول الثلاث حظر استيراد السلع المنتجة كلياً أو جزئياً بالعمل القسري أو الإلزامي. وأيضاً، اشتركت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا وكندا ونيوزيلندا في مبادئ عام 2018 لتوجيه العمل الحكومي لمكافحة الاتجار بالبشر في سلاسل التوريد العالمية¹⁵.

فيما يلي معلومات عن الأحكام التنظيمية في البلدان الأخرى بشأن العمل القسري في سلاسل التوريد.

الدولة	التدبير	الرابط
أستراليا	يتطلب قانون العبودية الحديثة الأسترالي لعام 2018 من بعض الكيانات الإبلاغ عن مخاطر العبودية الحديثة في عملياتها وسلاسل التوريد والإجراءات الخاصة بها للتصدي لتلك المخاطر. يسمح التشريع للكيانات الأخرى الموجودة في أستراليا أو العاملة في أستراليا بالإبلاغ طواعية.	قانون العبودية الحديثة لعام 2018
كندا	أصدرت إدارة الشؤون العالمية الكندية وخدمة مفوض التجارة الكندي مذكرة ارشادية للفت الانتباه إلى انتهاكات حقوق الإنسان في الصين التي تؤثر على الأويغور والأقليات العرقية الأخرى من منطقة أويغور شينجيانغ ذات الحكم الذاتي (XUAR) لمساعدة الشركات الكندية وأصحاب المصلحة على فهم المخاطر القانونية وعلى السمعة التي تتعرض لها الشركات التي تعمل سلاسل التوريد الخاصة بها مع كيانات يُحتمل أن تكون متورطة في العمل القسري.	المذكرة الإرشادية لإدارة الشؤون العالمية الكندية بشأن ممارسة الأعمال التجارية مع الكيانات ذات الصلة بشينجيانغ
كندا	تم تعديل قانون التعريفية الجمركية الكندي وجدول التعريفية الجمركية ليشمل حظر استيراد السلع المنتجة كلياً أو جزئياً بواسطة العمل القسري، وليس فقط العمل في السجون كما كان محظوراً بالفعل. يتضمن إشعار الجمارك رقم 20-23 خط إبلاغ من أجل الإبلاغ عن مزاعم انتهاكات هذا الحظر إلى إدارة	إعلان النزاهة بشأن ممارسة الأعمال التجارية مع كيانات شينجيانغ

¹⁴ على سبيل المثال، انظر بيان وزارة الخارجية الأمريكية بشأن الالتزام بالعمل متعدد الأطراف لتعزيز المساءلة عن الفظائع في شينجيانغ: <https://www.state.gov/promoting-accountability-for-human-rights-abuse-with-our-partners/>

¹⁵ <https://www.state.gov/wp-content/uploads/2019/03/286369.pdf>

<p>إشعار الجمارك رقم 20- 23 حظر استيراد السلع المنتجة كلياً أو جزئياً عن طريق العمل القسري</p>	<p>معلومات الحدود التابعة لوكالة خدمات الحدود الكندية. تتوقع حكومة كندا من الشركات أن تتخذ كل خطوة ممكنة لضمان إنصياح سلاسل التوريد الخاصة بهم للقانون الكندي فيما يتعلق بحظر الاستيراد الناتج عن العمالة القسرية.</p>	
<p>اللائحة الخاصة بالمعادن الناشئة من المناطق المتأثرة بالنزاعات</p>	<p>أصدر الاتحاد الأوروبي التنظيم رقم (EU) 2017/821 للبرلمان الأوروبي والمجلس بشأن التزامات العناية الواجبة لسلسلة التوريد لمستوردي الاتحاد الأوروبي للقصدير والتانتالوم والتنغستن وخاماتهم والذهب الناشئ من المناطق المتأثرة بالنزاعات وعالية الخطورة.</p>	الاتحاد الأوروبي
<p>التوجيه الخاص بالتقارير غير المالية</p>	<p>أصدر الاتحاد الأوروبي تدبيراً لإعداد تقارير الاستدامة للشركات، يتطلب من الشركات الكبيرة نشر تقارير منتظمة حول التأثيرات الاجتماعية والبيئية لأنشطتها.</p>	الاتحاد الأوروبي
<p>إرشادات الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية بشأن العناية الواجبة للتصدي لمخاطر العمل القسري</p>	<p>تقدم المفوضية الأوروبية والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية (EEAS) إرشادات بشأن العناية الواجبة لمساعدة شركات الاتحاد الأوروبي على معالجة مخاطر العمل القسري في عملياتها وسلاسل التوريد الخاصة بها، بما يتماشى مع المعايير الدولية. تشرح الإرشادات الجوانب العملية للعناية الواجبة وتقدم نظرة عامة على الصكوك الأوروبية والدولية المتعلقة بالسلوك التجاري المسؤول ذو الصلة بمكافحة العمل القسري.</p>	الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية التابعة للاتحاد الأوروبي (EEAS)
<p>واجب الشركات في المحافظة على اليقظة</p>	<p>ينص القانون الفرنسي رقم 399-2017 المؤرخ في 27 مارس/آذار لعام 2017 على أن تقوم بعض الشركات بوضع وتنفيذ خطة يقظة تحدد المخاطر وتمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وصحة الإنسان وسلامته والبيئة.</p>	فرنسا
<p>غير متوفر حالياً</p>	<p>يُلزم قانون المانيا للعناية الواجبة في سلاسل التوريد، الذي يسري اعتباراً من عام 2023، بعض الشركات من الناحية القانونية بتنفيذ ممارسات العناية الواجبة لحقوق الإنسان بما في ذلك: مراقبة موردي الفئة 1 لمخاطر حقوق الإنسان، وإنشاء ونشر خطة لتحديد مخاطر حقوق الإنسان في سلاسل التوريد، وإنشاء آلية للتظلم.</p>	المانيا
<p>الشؤون الخارجية والتجارة لمكافحة العبودية الحديثة</p>	<p>تحظر قوانين نيوزيلندا العبودية والاتجار بالبشر والعمالة القسرية. تقر السياسة التجارية لنيوزيلندا</p>	نيوزيلندا

	بضرورة احترام وإدماج مراعاة حقوق العمل الأساسية في الاتفاقات التجارية.	
استراتيجية وزارة التنمية الدولية لمكافحة العبودية الحديثة	في 10 يونيو/حزيران لعام 2021، أقرت النرويج قانون الشفافية لإلزام الشركات ببذل العناية الواجبة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان في جميع العلاقات التجارية في سلسلة القيم الخاصة بها. اعتمدت النرويج أيضاً استراتيجية لمكافحة العبودية الحديثة في 1 يوليو/تموز لعام 2021 لتحسين مستوى الاستفادة من المساعدات الإنمائية على مستوى العالم.	النرويج
قانون العبودية الحديثة لعام 2015	أصدر قانون العبودية الحديثة في المملكة المتحدة لعام 2015 أحكاماً حول العبودية والسخرة والعمل القسري أو الإلزامي وحول الاتجار بالبشر، بما في ذلك أحكام لحماية الضحايا.	المملكة المتحدة